



PROVISIONAL
A/35/PV.80
4 December 1980
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثمانين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الأربعاء ، ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(النيجر)	السيد أومارو (نائب الرئيس)	<u>الرئيس :</u>
(زمبابوي)	السيد ماشنغيدز (نائب الرئيس)	<u>ثم :</u>

قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير
القابلة للتصرف [٢٤] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات
الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من
أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة
من المحضر .

أفتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥مواصلة نظر البند ٢٤ من جدول الأعمال

قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/35/35)

السيد السفير عبد الرحمن عبد الله (السودان) : بسم الله الرحمن الرحيم ،
تناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة قضية فلسطين ، وقد ظلت تفعل ذلك لأكثر من ثلاثين عاما مضت ، تعرض على امتدادها شعب فلسطين لأبشع أنواع الاضطهاد والتشريد على أيدي سلطات الاحتلال الصهيوني ، بصورة قل أن يجد لها تاريخنا المعاصر مثيلا أو ندا . وخلال هذه الأعوام تشعبت مأساة شعب فلسطين حتى عمت منطقة الشرق الأوسط بأكملها ، وأصبحت اليوم بؤرة من بؤر التوتر والصراع ، وتندرج بالخطر ، وتهدد أمن وسلامة العالم أجمع .
وعلى مدى تلك السنوات ، ظلت الجمعية العامة تشهد عذاب هذا الشعب في تصاعد مستمر ، قسوة ومرارة عاما بعد آخر ، بصورة استقطبت الادانة العالمية الجماعية . وتجاه هذا الوضع الخطير ، أصدرت الجمعية العامة العديد من القرارات كان آخرها قرارها التاريخي الذي أيدته الغالبية العظمى ، في الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة المنعقدة في يولييه من هذا العام . وبرغم ذلك ، يلاحتل وفد بلادي ، بالأسف وخيبة الأمل ، مرور الموعد الذي حدده قرار الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة لانسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة ، واسرائيل لا تزال قابضة وتسعى لاحتلال المزيد من الأراضي العربية ، وتكريس ما حصلت عليه من أراضي عن طريق القوة . لقد وضع قرار الدورة الاستثنائية الطارئة أسس الحل الشامل والعادل لقضية فلسطين غير أن واقع الحال يؤكد رفض اسرائيل لهذا الحل ، وهو ما يعكسه ويؤكد به اصرارها على رفض الاعتراف بالحقوق الشرعية والطبيعية للشعب الفلسطيني ، وتصعيدهما مع مطلع كل فجر جديد لسياسات القمع والطرده للسكان الأصليين في الأراضي العربية المحتلة .

كما يؤكد واقع الحال أيضا استمرار الكيان الصهيوني في تغيير المعالم السكانية والجغرافية والتاريخية للأراضي العربية المحتلة انتهاكا صارخا لكل الأعراف والمواثيق الدولية . ثم طالب ذلك القرار التاريخي الصادر عن هذه الجمعية في تموز/ يولييه الماضي اسرائيل بالامتنال التام لأحكام قرارى مجلس الأمن رقم ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) فيما يتعلق بالطابع التاريخي لمدينة القدس الشريف فمما كان رد اسرائيل ؟ الاجابة على هذا السؤال لا تحتاج منا الى كثير عناء ، فجميع من بهذه القاعة يستذكر ما طالعنا به وكالات الأنباء في اليوم التالي لانفضاض دورة فلسطين الاستثنائية الطارئة من أن الركيزة الاسرائيلي أجاز قرارا يضم المدينة المقدسة واعلانها عاصمة أبدية لدولة الكيان الصهيوني . وهكذا اختار دعاة الحرية والتمسدين بالديمقراطية والتمدن أن يردوا على الغالبية العظمى من وفود هذه الجمعية بكل ما عرف عن اسرائيل من صفاقة وعنجهية في العلاقات الدولية واحتقار للمبادئ المقدسة لميثاق الأمم المتحدة . وخلاصة القول أن مافعلته اسرائيل بشأن ذلك القرار التاريخي لم يكن سوى انعكاس لاستمرارها في الاستخفاف والتحدى لقرارات هذه المنظمة وقد نسيت اسرائيل أو تناسلت أن زرعتها في قلب المنطقة العربية لم يكن سوى أنه حصيلة لواحد من تلك القرارات .

هذا باختصار شديد يمثل سجلا لواقع الحال خلال نصف عام منذ أن أفرد المجتمع الدولي لقضية فلسطين دورة استثنائية طارئة في تموز/ يولييه الماضي . وعلى ضوء هذا السجل الخطير الذي ترتبط حلقات تطوره تاريخيا بقيام هذه المنظمة الدولية قبل أكثر من ثلاثة عقود من الزمان ، ينبغي علينا أن نقف ووقفه تأمل لما يجب أن نفعله خلال الدورة الحالية للجمعية العامة .

في اعتقادنا أن واجب هذه الدورة لا ينحصر في مجرد استصدار لقرارات تدين اسرائيل أو تؤكد على الحقوق الشرعية والطبيعية لشعب فلسطين ، بل أكثر من هذا وذاك ، أصبحت الحاجة اليوم أكثر ضرورة لايجاد موقف دولي موحد تستند الأمم المتحدة بموجبه على قاعدة عريضة وصلية تمكنها من تنفيذ ما صدر عنها من قرارات ذات صلة بالقضية الفلسطينية ، فعلى هذه المنظمة أن تضع حدا لتجاهل اسرائيل وتحديها لتلك القرارات . لقد أكدت لنا التجارب السابقة أنه لا يمكن حمل اسرائيل على الانصياع لارادة الأسرة الدولية في غياب اجراء ايجابي من قبل مجلس الأمن يقضي باتخاذ التدابير الفعالة وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة رفض اسرائيل الامتنال لتلك القرارات . وفي ذات الوقت ، وتحقيقا لتوفير موقف دولي موحد ، يدعو وفد بلادى الدول الأعضاء في

حركة عدم الانحياز للاعتراف الكامل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ونعني بذلك تلك الدول الصديقة التي لم تعلن بعد عن اعترافها برغم ما صدر عن مؤتمرات عدم الانحياز من قرارات في هذا الصدد . كما يهمننا أيضا أن ندعو كافة الدول في المجموعة الأوروبية الغربية التي لم تفعل ذلك بعد ، لأن تقوم بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحقوق شعب فلسطين في العودة وفي انشاء دولته المستقلة . ان شعوبنا العربية لتتطلع بالأمل في أن تقوم دول هذه المجموعة بتطوير مواقفها الايجابية التي بدأت تجرز في مواقفها وبياناتها في الآونة الأخيرة بصدور القضية الفلسطينية خاصة وأن هذه الدول سبق وأن صوتت لصالح القرارين (١٨١) (١٩٤٧) و (١٩٤٨) (١٩٤٨) برغم ما فيها من ظلم واجحاف ، وقد أكدت بتصويتها ذلك على حق الشعب الفلسطيني في العودة وفي اقامة دولته المستقلة . ان قيام أوروبا الغربية بتطوير مواقفها الأخيرة سيكون له قيمته وأهميته ، ان أنه سيؤكد عزلة اسرائيل ويشكل عنصرا ضاغطا في اتجاه الحل الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط بكاملها .

ونحن نتدارس في قضية فلسطين ، يود وفد بلادى أن يؤكد مجددا تأييده لعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، كما يتقدم بالشكر والتقدير لرئيسها السفير فاليلو كاني ولزملائه أعضاء اللجنة لجهودهم البناءة والمثابرة في سبيل ارساء دعائم اللجنة بالقدر الذي يطور عملها ومناشطها خاصة فيما يتعلق بتوعية الرأي العام العالمي بقضية فلسطين على أوسع نطاق .

لقد احتفل المجتمع الدولي في الاسبوع الماضي باليوم العالمي للتضامن مع شعب الفلسطيني وكان طبيعيا أن يشارك السودان في ذلك الاحتفال مجددا موقفه الثابت والواضح من قضية فلسطين والمتمثل في أن هذه القضية هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط ، وبالتالي فان أى حل لها هذا الصراع لابد أن يأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار ولا بد أن يضمن الحقوق الشرعية والطبيعية للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال وفي اقامة دولته على ترابه وذلك من خلال مشاركته في ذلك الحل ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد . ان هذا الموقف قد أكدده السيد الرئيس جعفر محمد نميرى رئيس جمهورية السودان الديمقراطية في رسالته التي بعث بها الى الاحتفال الذي سبق أن ذكرناه حينما قال وأقتبس :

" ان السودان انطلاقا من انتمائه التاريخي والحضاري للأمة العربية ، والتزاما بموقفه الثابت والمؤكد من الصراع المصيري مع العدو الصهيوني ، ليدعو العالم والمجتمع الدولي لممارسة الضغوط اللازمة من أجل احقاق العدل الذي يتمثل في ازالة العسوان وقرار الحقوق المشروعة لشعب فلسطين الياسل . كما يدعو المجتمع الدولي لمواجهة الصلف والفطرسة التي يمارسها الكيان الصهيوني في مواجهته لكل القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية في سبيل تحقيق هذه الغاية . ونحن ان نحبي الشعب الفلسطيني الياسل في هذا اليوم ، لعلى يقين أنه يمتلك الارادة الكافية والمقدرة الصلية على الصمود في وجه كل المحاولات والممارسات التي تهدف الى طمس قوته وانكار وجوده بالتفاضي عن حقوقه العادلة والمشروعة وغير القابلة للتصرف . واذ نشيد بالشعب الفلسطيني فاننا لواثقون من انتصار الحق والعدل الذي يتمثل في النصر المبين للثورة الفلسطينية الياسلة " .

ان ماتعرضنا له من قول في بياننا هذا ، وما اقتبسناه من حديث للسيد رئيس الجمهورية ، يمثل في اعتقادنا منهجا موضوعيا وسليما ينبضي على المجتمع الدولي ممثلا في هذه الجمعية أن يهتدى بهديه تحقيقا لموقف دولي موحد يضح القرار الصائب ويضمن طرق ووسائل تنفيذه التام انتصارا لقضية حق وعدل ، وترسيخا للمبادئ المقدسة التي من أجلها أوجدت هذه المنظمة ، وبذلك نكون قد جددنا ثقة الشعوب المغلوبة على أمرها ، في هذا المحفل الدولي الهام وهي تتطلع بالأمل لتقرير مصيرها واستقلالها وسيادتها .

السيد سيماناني (بوروندي) (الكلمة بالفرنسية) : في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، على خطة تقسيم فلسطين . ان القرار (١٨١) (د - ٢) الذي اعتمده الجمعية العامة ، أنشأ دولتين : دولة يهودية ودولة عربية . أما مدينة القدس فكانت تشكل كيانا مستقلا تحت نظام دولي خاص وتدار من قبل مجلس الوصاية التابع لمنظمة الأمم المتحدة ، بصفة مبدئية لمدة عشر سنوات . وبعد ذلك الأجل ، يكون وضعها محل مراجعة من مجلس الوصاية . على أن يكون للأشخاص المقيمين في هذه المدينة ، عن طريق الاستفتاء ، أن يعبروا بحرية عن اقتراحاتهم فيما يتعلق بأي تعديل محتمل في وضع المدينة .

ومن بين الدولتين اللتين نص عليهما قرار التقسيم لم يخرج الى الوجود الا اسرائيل . ان تفسير اسرائيل الخاطيء لهذا القرار يشكل أحد مصادر العنف الذي يجتاح المنطقة . وسواءً أبنينا أم رضىنا فان هذا القرار للجمعية العامة كان سبباً مأساة الشعب الفلسطيني . ان هذا القرار قد اتخذ ذريعة من قبل اسرائيل للاستيلاء بالقوة على كل الأراضي الفلسطينية . ومن هنا اقتلع الشعب الفلسطيني من وطنه واغتصبت ممتلكاته . واضطر الفلسطينيون الى الهجرة الجماعية الى البلاد التي قبلت أن تمنحهم المأوى .

لقد تمادت اسرائيل في سياسة ضم الأراضي ، وأصبحت اليوم تحتل الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومدينة القدس ، وجزءاً من الأرض المصرية ومرتفعات الجولان ، التي تتوى ضمها بصورة نهائية . وهكذا فسواء كان الأمر مبيتاً أم لا ، فان الجمعية العامة باعتمادها للقرار (١٨١) (د - ٢) قد أنشأت وضعاً يحمل في طياته تدمير شعب يعيش في سلم فوق أرض فلسطين ، أرض أجداده . واذا كانت مأساة الشعب اليهودي جديرة بعناية خاصة ، وبدعم من قبل المجتمع الدولي ، فانه في رأينا غير مقبول أن نصحح ظلماً بايجاد ظلم آخر . وبعبارة أخرى ، فان رد الاعتبار للشعب اليهودي لم يكن ولا ينبغي أن يكون على حساب مأساة شعب فلسطين العربي . ان وفد بلادي يعترف أن اسرائيل هي حقيقة من حقائق عصرنا ، وأن وجودها أمر لا يمكن انكاره . ان فكرة "القاء اليهود في البحر" ينبغي في رأينا أن تمحى من ذهن الجميع . ولكن حكومة بوروندي تعتبر ان لكل شعب الحق في وطنه وفي تقرير المصير والاستقلال .

ويحلوا لأوساط معينة أن تقول ان قضية فلسطين لا محل لها لأنها كما يقولون ، " أرض بلا شعب وشعب بلا أرض " . وآخرون في صورة انسانية مسالمة ، يسبقون على الشعب الفلسطيني صورة اللاجئين أو يلصقون به شعار الارهابيين بهدف الاستمرار في اغتصاب وطنه والحيلولة دون أية تسوية في الشرق الأوسط . ان أنصار تلك النظريات يودون أن يدفعوا العالم الى الاعتقاد بأن الشعب الفلسطيني ليس له تاريخ ثقافي . ان هذه المؤامرة ضد هذا الشعب هو تجاهل فاشل وغير مقبول للحقيقة الفلسطينية . ان هذا الشعب فعلا هو الذي جعل من فلسطين مهد الثقافات والحضارات ، والذي ساهم من خلال شعرائه وكتابه وعلمائه في الحضارة العالمية . وعلى ضوء هذه الحقيقة فان الجمعية العامة وقفت ضد سياسة السلب والتآمر التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني . وهكذا فان الجمعية العامة لم تكن مقتنعة بالقرار ١٨١ (د - ٢) الخاص بتقسيم فلسطين ، فاعتمدت عددا من القرارات تعترف فيها بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني . وفي هذا الصدد أود أن أذكر بالقرار ١٩٤ (د - ٣) الذي اعترفت فيه الجمعية العامة بالحقوق الطبيعية غير القابلة للتصرف للفلسطينيين في العودة الى ديارهم . ولا بد أن نذكر أن هذا الحق قد تم الاعتراف به بالاجماع في مجلس الأمن بمقتضى قراره ٢٣٧ (١٩٦٧) . وأود أيضا أن أركز على أهمية القرارات ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٣٢٥ (د - ٣٠) لانهما يعرّفان بوضوح الطريق الذي يجب اتباعه لحل هذه المشكلة الشائكة .

ومع تأكيدنا للحقوق الشرعية وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في العودة الى دياره واستعادة ممتلكاته والتمتع بحق تقرير المصير ، والسيادة والاستقلال الوطني ، فان هذين القرارين يعتبران منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، أي الممثل الوحيد الذي له سلطة التحدث باسم الشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقوقه غير القابلة للتصرف . وعلى أساس هذين القرارين ، فان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى ، هو أمر ضروري في كل الجهود والمداولات والمؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الأوسط ، والتي تعتبر قضية فلسطين في واقع الأمر ، لبها . وبذلك فان الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في منظمتنا لا يريدون اتباع التفكير الخاطيء الذي يزعم أن منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة ارهابية . وبالنسبة لشرعية هذه المنظمة اسمحو لي أن

أشير الى الحجج السديدة التي قدمها ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى المجتمع الدولي من فوق هذه المنصة في أول كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ . وحتى يبرهن للعالم أن منظمة التحرير الفلسطينية لها أسس ديمقراطية وشعبية فان المتحدث باسم المنظمة اعتمد في حديثه على الحقائق التالية :

” أولا ، ان المجلس الوطني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية قد اجتمع في ١٩٦٤ في القدس ، وحضره ممثلون منتخبون من الشعب الفلسطيني في المنفى في كل مكان .“

(A/35/PV.75, P.42)

" ثانيا ، المجلس القومي الحالي المؤلف من ٣٠٤ عضوا ، يمثلون جميع أوساط الحياة الفلسطينية ، ومن بينهم مهندسون وأطباء ومدرسون ومحامون وعمال وفلاحون ونساء وطلبة وممثلون للمجالس الشعبية في معسكرات اللاجئين وزعماء فلسطينيون . وعلاوة على ذلك ، فان جميع المنظمات السياسية والعسكرية الفلسطينية ممثلة في المجلس القومي .

" ثالثا ، ان جميع العمد المنتخبين وجميع أعضاء المجالس البلدية في المدن والقرى داخل الأقاليم المحتلة ، قد أعلنوا تضامنهم مع منظمة التحرير الفلسطينية التي يعترفون بها كممثلهم الشرعي الوحيد . وقد تمت اتفاقات واجتماعات شعبية أعلنت جميعها ان منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلهم الشرعي الوحيد .

" رابعا ، ان منظمة التحرير الفلسطينية هي عضو كامل العضوية في جامعة الدول العربية وفي منظمة المؤتمر الاسلامي وفي حركة عدم الانحياز ، كما انها تأخذ أيضا وضـع المراقب في الأمم المتحدة " . (A/35/PV.75, p.42-43)

وفي ضوء ما سبق ، فانه ينبغي على المجتمع الدولي أن يرفض جميع الشعارات التي وجهت الى الشعب الفلسطيني من جانب من يحتلون بالقوة فلسطين العربية والمقدس والذين يقومون بمصادرة الممتلكات وينزعون ملكيتها في الأراضي العربية المحتلة ويقومون المستوطنات في هذه الأراضي وينتهكون بصورة دائمة قرارات الأمم المتحدة ويحتقرون الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان مأساة الشعب الفلسطيني يمكن أن تصيب في يوم ما بعض الشعوب الأخرى المسالمة التي لا قبل لها بالدفاع عن حقوقها . ولهذا ، فانه ينبغي علينا أن ندرك التبعات الثقيلة التي قد تنشأ عن موقفنا تجاه كفاح الشعب الفلسطيني .

ولقد أرغم شعب فلسطين على مغادرة وطنه وأراضيه وممتلكاته ، وقد طورد في جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بصورة غير مشروعة والقوة من جانب اسرائيل ، وهو يتعرض باستمرار للغارات الجوية التي توجه الى مخيماته ومساكنه ومدارسه وحقوقه ومستشفياته ، وهو محل افتقار كبير للفهم ، ناهيك عن التآمر الدولي الذي يمتد الى داخل منازمتنا وخاصة في الهيئة المكلفة بصيانة السلام والأمن في العالم . وانني أعفي الجمعية العامة من ذكر الجرائم الأخرى التي تعرض لها الشعب الفلسطيني .

هل يمكن في ظل هذه الظروف أن نعلي على هذا الشعب وسائل الكفاح التي يجب عليه أن يختارها من أجل بقاءه وكرامته ؟ . وبأى حق يمكن أن نطلب من هذا الشعب أن يقدم الينا غصن الزيتون كسلاح للدفاع ؟ . لقد علمتنا التجربة أن الحرية والاستقلال لا يكتسبان ولا يعطيان ولكنهما ثمرة الكفاح الطويل المرير الدامي ، وكيفينا في هذا الصدد أن نسأل شعوبنا التي خاضت المعارك المسلحة لا نتزاع استقلالها .

ان الشعب الفلسطيني لم يبحث عن العنف في حد ذاته وكفاية لذاتها ، ولكنه أرغم على انتهاج العنف كضرورة لتحريره ، ولهذا فان مقاومته البطولية وعزمه وتصميمه على التحرر من المستعمر المحتل تحلى باعجاب وتقدير المجتمع الدولي بأكمله .

اننا نحترم حق الشعوب في اختيار مصائرهما واتباع الوسائل التي تمكنها من ذلك . ان حكومة بلادي ، بوروندي ، ترى ان الشعب الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية هو وحده له الحق في اختيار الوسائل التي تلائم في استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف . فاذا كان صحيحا ان الغاية لا تبرر الوسيلة ، فمن الصحيح أن نقول ان للغاية وسائلها التي تتحقق بها . وفي هذه المرحلة الدقيقة من مصير الشعب الفلسطيني ، فان وفد بلادي يرغب في أن يتوجه بندا حار لمنامتنا حتى تنهض بمسؤولياتها التاريخية كاملة غير منقوصة . ان تنازلها وتخليها عن مسؤولياتها ، سوف تكون لهما عواقب وخيمة على السلام والأمن الدولي في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم بأسره .

وبهذه الروح فان وفد بوروندي يرجو مجلس الأمن بالحاح أن يستجيب لأمل شعوب وأمم هذه المنطقة المنكوبة . ان مجلس الأمن لا يستطيع أن يتهرب من مسؤولياته الخاصة التي زوده بها ميثاق الأمم المتحدة . ان الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لا يستطيعون أخلاقيا أن يشلوا هذه الهيئة ويعرقلوها عن مسيرتها أو أن يعرقلوا تنفيذ قرارات مجلس الأمن باسائة استخدام حق الفيتو . ان استهانة اسرائيل السافرة بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بالنسبة لقضية فلسطين والشرق الأوسط ، تجد أصولها في حق الرفض الذي يمارسه عضو دائم العضوية في مجلس الأمن . ولقد آن الأوان لمجلس الأمن أن يرتفع فوق هذه التناقضات وأن يقوم بمسؤولياته الكاملة في هذه القضية . وقد لاحظ مجلس الأمن بالفعل قيام تهديد للسلام في قراره ٥٤ (١٩٤٨) الذي اعتمد على اثر النزاعات المسلحة الأخرى بين اسرائيل والبلدان العربية .

وفي هذا النطاق من عمل مجلس الأمن ، فان وفد بوروندي يرى أن القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي اعتمد بالا جماع في مجلس الأمن في جلسته في أول آذار/مارس ١٩٨٠ ، يعتبر خطوة كبيرة في الاتجاه السليم .

وأملنا في أن أوروبا ، التي منذ مؤتمر قمة البندقية في ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٠ قد دخلت في طريق نشط لتسوية هذه المسألة الحيوية بالنسبة للمجتمع الدولي ، سوف تخطو خطوة هامة أخرى نحو الاعتراف بأن السلام والأمن في الشرق الأوسط مرهونان حتما بالتوصل الى تسوية عادلة ونهائية لمشكلة فلسطين .

وهذا يعني أن للشعب الفلسطيني أن يمارس حقه في تقرير مصيره . ومن أجل ذلك فانه ينبغي لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذه المسألة أن توضع موضع التنفيذ ، وأن تشارك مناصرة التحرير الفلسطينية بصورة مباشرة في جميع المفاوضات المتعلقة بهذه المسألة ابقا لقرار الجمعية العامة ٢٨/٣٣ (ألف) بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، ويجب على اسرائيل أن تنسحب كلية من جميع الاراضي المحتلة .

ان استمرار مأساة الشعب الفلسطيني تثقل ضمير الجمعية العامة وضمير العالم ، ولهذا فانه ينبغي على الجمعية العامة أن تسعى الى العمل دون انقطاع من أجل تحقيق الانتصار للقضية الفلسطينية . ان الطريق الذي اختارته لحصر أبعاد هذه المشكلة والوسائل التي اتخذتها لكي تعرف العالم بمأساتها الانسانية ، لهو دليل على تصميمها على المضي قدما في سبيل تحقيق التسوية العادلة والنهائية لهذه المشكلة .

وفي إطار قرار الجمعية العامة ، يود وفد ي أن يحيي مرة أخرى ، انشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وبالمثل ، فاني أعتزم هذه الفرصة لأشيد برئيسها السفير فاليلو كان ، من السنغال ، للعمل البارغ الذي أنجزه في رئاسته للجنة . ان التوصيات التي قدمتها تلك اللجنة الى الجمعية العامة لدراستها تستحق ، فسي رأى وفد ي ، التأييد الكامل من منظمنا . فالحقيقة أنها تشكل أساسا واقعيامداولات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ان وفد ي يود أيضا أن يهنئ وأن يشكر السيد كورت فالدهايم الأمين العام ، على جهوده التي لا تكل لتحقيق العدل لجميع شعوب المنطقة واعادة السلام الى ذلك الجزء من العالم . وأخيرا ، فان وفد ي يأمل بحماس في أن شعب فلسطين سوف ينتصر وأنه سوف تقام دولته مستقلة وذات سيادة في فلسطين حيث يمكن أن يعيش العرب واليهود معا في انسجام لصالح جميع شعوب المنطقة ولصالح البشرية جمعاء .

السيد أيوبكر (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان معاملة الشعب الفلسطيني ، تشكل واحدة من أكثر حقب القرن العشرين المخجلة . وليس هناك طالب في الشؤون الدولية يستطيع أن يدرس تتابع الأحداث التي أدت الى نزع ملكيات الفلسطينيين العرب ، دون أن يشعمر بالخجل والاشمئزاز .

ان قضية فلسطين لا زالت في قلب الأزمة المستعرة في الشرق الأوسط . ان هذه القضية ظلت مستعصية على أي حل شامل من قبل الأمم المتحدة ، ليس بسبب الافتقار الى الجهود ، وانما أساسا بسبب أن اسرائيل رفضت باستمرار التمشي مع قرارات هذا المحفل الموقر . وان ووجه الفلسطينيين بالطرد والنفى ، فانهم تحولوا بشكل متزايد الى تعليم متصدد الجوانب ، وزودوا أنفسهم بمهين تمكنهم من التنقل . ولأن ممتلكاتهم قد سلبها الاسرائيليون ، فقد استخدموا التعليم كوسيلة للحفاظ على شخصيتهم الوطنية . وعلى عكس الافتراض المعتاد ، فان المشكلة ليست هي أن الفلسطينيين ، شعب بدائي مغروس في البؤس ومعسكر على عتبة اسرائيل ان المشكلة هي أنه كلما زاد تنقل الفلسطينيين كلما زادت أحلامهم في العودة الى الوطن ، وكلما ازداد وعيهم السياسي كلما زادت رغبتهم في الحصول على ركن صغير من هذه الأرض ليصبح ملكا لهم .

ان اسرائيل تطالب دائما بولا العالم لنداءات ضمير الانسانية . ان عقدة الشعور بالذنب للابادة الجماعية عن طريق الحرق ، هي تراث لنا جميعا . ولقد كان الاسرائيليون على قناعة دائمة بأنه حيث أن هذه الجريمة لا يمكن الرجوع فيها ، فان الذين عاشوا من بين من أبيدوا جماعيا بالحرق يحق لهم أن يحفظوا بولائنا وتعاطفنا الكاملين ، ويجب أن أقول أن هذا أمر حقيقي ولا جدال فيه .

ومع ذلك ، فان البعد المعنوي المطلق لهذا المنطق ، قد ارتكز دائما على عامل واحد وهو أن اسرائيل لا يمكن أن تمشي على دماء ومأساة شعب مضطهد آخر ، هو الشعب الفلسطيني . ولكن هناك أيضا أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني ، فكيف يمكن للانسانية أن تعوّض عن جريمة بارتكاب جريمة أخرى ؟ أو فلنطرح السؤال بطريقة سياسية أكثر : كيف يمكن أن يقام سلام عادل ودائم لشعب على ظلم دائم لشعب آخر ؟

ان هذه القضية التي تتعدّد الآمال على ايجاد حل سلمي دائم لها ، قد كانت مقلقة بما فيه الكفاية منذ عام ١٩٤٨ ، عندما أقيمت دولة اسرائيل . ان القضية لم تعد هي حق اسرائيل في تقرير المصير . ان القضية هي ما اذا كان الفلسطينيون سوف يكون لهم نفس الحق أيضا . واليوم فان العائق لتسوية سلمية شاملة ، كما أوضحه وحدده بيغين رئيس الوزراء ، هو أن اسرائيل " لن تسمح للفلسطينيين بحق تقرير المصير " .

ان تاريخ نزع الملكية يمكن أن يكون أقل ازعاجا لو لم يكن عدد كبير ممن نزع ملكياتهم زالوا يعيشون هناك . ان أكثر من مليوني فلسطيني يعيشون في منفى أجنبي . ولكن تحت الاحتلال يعيش بالاضافة الى ذلك مليون ونصف مليون فلسطيني ، أي فلسطيني مقابل كل اثنين من الاسرائيليين . ان حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ ومرور أكثر من عقد على احتلال الأراضي المهزومة لم يحقق " العزل الصحي " بين الاسرائيليين وخصومهم ، وبدلا من ذلك ، فانهما قد أضرا بمصيرى شعبين أكثر من أى وقت مضى . ان اسرائيل عندما سعت الى دفع العرب الى الورا في عام ١٩٦٧ ، حققـت " حدودا دفاعية " فقط على حساب وضع سكان أسروا ، يشكلون نصف حجمها ورا خطوطها الامامية . وبانكار حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، فان اسرائيل لم تضر فقط بسبب وجودها الشرعي . ان ما نراه في النهاية هو مجتمع مشكل من فئتين غير متساويتين من البشر . وكما هو الحال في

جميع المجتمعات التي تبني على تفرقة رسمية بين حقوق شعب وآخر ، فان النتائج تكون مأساوية أحيانا وسخيفة أحيانا أخرى ، ولكنها دائما تضر ليس فقط بالضحايا وانما أيضا تضر بالمنتصرين أنفسهم .

ان معاملة الضحايا بوحشية ، تشكل العناوين الرئيسية . أما وحشية هؤلاء الذين يوجدون الضحايا ، فانها لا تذكر على الاطلاق ، وهنا تكمن السخرية . ان أكبر سخريات حرب الأيام الستة ، هي أن اسرائيل أصبحت اليوم مجتمعا أقل حرية وأقل جاذبية ، بل وأصبحت أمة أقل ثقة في نفسها عما كانت عليه قبل كسبها لهذه الممارك .

ان أحداث الضفة الغربية في هذا الربيع والصيف ، مقلقة للغاية . ان اغتصاب الأرض العربية لاقامة المستوطنات اليهودية ، مازال مستعرا بطريقة أسرع من أي وقت مضى . ان وحشية التدابير القمعية التي يستخدمها الاسرائيليون ، أكثر علانية وبلا خجل من ذي قبل . ولكن هذه العملية بالضبط هي نفس العملية التي كانت موجودة هناك دائما ، وهي عملية اخراج الفلسطينيين العرب من أراضيهم المملوكة لهم لتمهيد الطريق للمستوطنين الاسرائيليين . ان العقوبات الجماعية التي توقع على العائلات والقرى ومعسكرات اللاجئين وأحيانا على مدن بكاملها ، انما هي رد على أعمال المقاومة الفردية ضد الاحتلال أو هي وسائل بسيطة لارهاب السكان الفلسطينيين واثبات عزمهم حتى لا يظهر اعداءهم رضائهم .

أما التقنية الملائمة التي يستخدمها الاسرائيليين ، فهي حظر التجول البدائي الذي يبقي الاسرائيليون من خلاله على مجتمع كامل - قد يكون من سكان أي معسكر للاجئين ، أو على سبيل المثال جميع السكان في مدينة الخليل - داخل منازلهم لأكثر من أسبوعين أو ثلاثة أسابيع ، ويمكن مد هذه الفترة دون أن يسمح له بأية فرصة للذهاب الى أراضيهم أو أعمالهم أو تجارته ويسمح له فقط بساعة واحدة في اليوم لكي يزود نفسه بالغذاء والضروريات الأخرى .

ولا يوجد هناك سجل لعدد الفلسطينيين الذين عانوا بل وماتوا نتيجة لمثل هذه القصف والتي من الضروري أن تكون كبيرة ، ذلك لأنه خلال حظر التجول الذي استمر أكثر من سبعة عشر يوماً في مدينة الخليل في أيار/مايو ١٩٨٠ ، فان جميع الاتصالات التليفونية في المدينة قُطعت - بما في ذلك تليفونات جميع الأطباء - باستثناء محطة الحريق . ان آثار مثل هذه التجربة على العائلات بصغار الأطفال أو كبار السن والمعوقين ، انما هي آثار مدمرة ولا تبصر على السرور عند ما نتأمل فيها .

ان هذه الأساليب معروفة لدينا ، الا أن هناك عنصراً جديداً في نهج القصف الذي انتهج خلال الأشهر الأخيرة وخاصة منذ بداية هذا العام ، وهو المشاركة الكاملة في هذه العملية من قبل المستوطنين الاسرائيليين . ان هؤلاء المستوطنين ، وخاصة المتعصبين لجوش ايمونيم ، كانوا يعملون بنشاط لعدة أعوام في مضايقة واستفزاز السكان الفلسطينيين في المناطق المجاورة لمستوطناتهم من كبريا اربا الى الخليل نفسها وكذلك أولئك الذين يعيشون في قرية حلحول حيث أنه في عام ١٩٧٩ دمر المستوطنون السيارات والممتلكات العربية كما قاموا بقتل اثنين من المزارعين في الشغب الذي تبج ذلك .

ولكن منذ بداية هذا العام ، فقد كان هناك دليل واضح على أن المستوطنين الذين يتسبب وجودهم وسلوكهم في هذا العنف في الضفة الغربية ، لا يتم تشجيعهم فقط من قبل السلطات الاسرائيلية بل انهم يتمتعون بالتعاون الفعال من قبل الادارة العسكرية وقوات الامن الاسرائيلية . وهناك قدر كبير من المناقشات التي أجريت في الصحافة الاسرائيلية ، وقد تم الاعراب بكل حرية عن رأى رئيس الأركان الاسرائيلي الجنرال ايتان الذي صرح شخصياً بهذا التعاون . كذلك ليس هناك أى شك على الاطلاق في ان الجنرال شارون وزير الزراعة يقدم كل العون للمستوطنين من داخل الحكومة أو في أن رئيس الوزراء نفسه يتعاطف مع أهداف هؤلاء المستوطنين أو على الأقل يفضض عينيه عن أعمالهم غير المشروعة .

وهناك قلة من الأجانب يسمح لهم بالوصول الى الصحافة الاسرائيلية ، الا أن هناك الكثير من السكان في بريطانيا قد رأوا برنامجاً يسمى " منتهكو السلام " وقد ظهر في تليفزيون " تومسا " في ٣ تموز/يوليه وقد أظهر المستوطنين الاسرائيليين وهم يعملون وأعطاهم فرصة لكي يعربوا عن نواياهم ، بما في ذلك نيتهم في المقاومة بالقوة لأية حكومة اسرائيلية قد تحاول فك مستوطناتهم .

وفي الواقع فان القلق الذي يثيره هؤلاء المتعصبون اليهود في أذهان اليهود الآخرين سواء داخل أو خارج اسرائيل ، انما يؤدي الى كل هذه الادانة الواضحة . ان " كايم برمانت " قد كتب مقالا في جريدة " لندن جوبش كرونكل " قال فيه ان كل بلد له هامش من الجنون الا أن اسرائيل هو البلد الوحيد الذي تقوم الحكومة بمباركة هامشه الجنوني .

ان الجنرال " ماتي بيليد " وهو جنرال في الجيش الاحتياطي الاسرائيلي وشخصية بارزة في حزب " شلي " ، قد ذكر في مقابلة مع جريدة " لي موند " الباريسية في حزيران / يونيه من هذا العام ما يلي :

" انني متشائم ليس بسبب ظهور هذه الظاهرة من الارهاب اليهودي ، بل لأن هذا الارهاب انما يتمتع بتأييد من الحكومة بصفة رسمية " .

وهناك مسألتان رئيسيتان في النزاع العربي - الاسرائيلي وهما : المسألة الوطنية للحقوق الفلسطينية والمسألة الاقليمية لوجود قوات الاحتلال الأجنبي في الأراضي العربية ، ولم يتم حل هاتين المسألتين وذلك بسبب تعنت اسرائيل وغرستها العسكرية . ان هاتين المسألتين قد تمت مناقشتهم لسنوات طويلة في مؤتمرات خارج نطاق الأمم المتحدة ، الا أن جميع الحلول التي وضعت لم يكن لها أية جدوى وذلك لأن اسرائيل ليست مستعدة لقبول الحقوق الفلسطينية وهي على قناعة بأن مستعمراتها في الضفة الغربية وقطاع غزة هي حق لها . وباختصار ، فان التدابير المتزايدة للضم والتي تزيد من اسرائيل كل عام وخاصة منذ عام ١٩٦٧ ، انما هي مصممة بحيلت تؤمن هذه الأراضي التي تم الاستيلاء عليها وأن يتم دمجها في النهاية داخل الدولة اليهودية وذلك في حالة ما اذا تم وضع تسوية نهائية .

الا أن هذا الموقف له أثر معاكس ، فان الفلسطينيين تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ما زالوا يقاومون الغزاة ، وعلى المستوى الدولي فان التعنت الاسرائيلي ما زال يدفع بالدولة اليهودية الى مزيد من العزلة ويحولها بذلك الى طريد من مجتمع الأمم . وطالما أن الاسرائيليين يرفضون منح الحد الأدنى للمتطلبات المطلقة للعدالة للفلسطينيين ، بما في ذلك قبول مبدأ العبودية للضفة الغربية وغزة ، فانه ينبغي لنا أن نقر بأنه لا يمكن التفاوض بشأن أي شيء ، وعلى الأقل بشأن المشكلة الفلسطينية . ولكن حيث أن المشكلة الفلسطينية هي السبب الجذري للنزاع في المنطقة ، فان القادة الاسرائيليين ، في الواقع ، لا يتعين عليهم أن يستعروا في رفضهم لمبدأ السلم .

وفي السنة الماضية حدثت تطورات جديدة ومخيفة ، تشكل أكبر تهديد للسلم والأمن الدولي . ان الأعمال السياسية تتطوى دائما على وسائل رمزية مدمرة ، فقد وافق مجلس الوزراء الاسرائيلي في العام الماضي على خطة "جوش ايمونيم" باقامة مستوطنة بالقرب من " نابلس " في الضفة الغربية و " نابلس " هي مدينة مفعمة بالمشاعر العربية وهي مركز الشعور القومي الفلسطيني . ان اسرائيل تبرأ اقامة بعض هذه المستوطنات على أسس أمنية ؛ وهي تقول على سبيل المثال ان المستوطنات التي أقيمت في وادي الأردن سوف تظل مراكز أمنية لها حتى بمقتضى اتفاق سلام نهائي ، وأن هذا الاتفاق لا ينطبق على هذه الحالة . ان المستوطنات المقامة على اراض عربية صادرة في منطقة عربية بحثة ، لا يمكن قبولها من قبل أية سلطات عربية ، ولا يمكن الابقاء على هذه المستوطنات الا بالحماية العسكرية الاسرائيلية . ان الآثار السياسية واضحة ، وهي أن الحكومة الاسرائيلية عندما وافقت على اقامة مستوطنة " نابلس " ، أكدت الحق في السيطرة العسكرية الدائمة على المنطقة . وكذلك فانها بقيامها بهذا العمل ، فهي ترسل رسالة توضح أن اسرائيل تتسوى أن تستمر في احتلال الضفة الغربية سواء بشكل أو بآخر ، الى ما لا نهاية .

ان هذا الموقف لا يمكن التوصل الى حل وسط بشأنه ، وذلك من جراء التعهدات التي تقدم بها السيد بيغين في كامب ديفيد . ولقد قبل هناك على أساس من السلم ، قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يدعو اسرائيل الى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة . ولا يمكن أن يسمح أى تفسير للقرار بشأن تعديل الحدود ، لاسرائيل بأن تستمر في احتلالها لهذا المركز العربي العليء بالسكان كما هو الحال بالنسبة لمنطقة " نابلس " .

ان مستوطنة " نابلس " ليست هي القضية الوحيدة التي دعت الشكوك بشأن اهتمام اسرائيل بالسلم في المنطقة . ان عملية ضم القدس العربية ، قد بدأت بعد الانتصار الساحق لاسرائيل في عام ١٩٦٧ . وبعد ذلك ، في آب/اغسطس الماضي ، فان الكنيست الاسرائيلي قد اتخذ الخطوات القانونية لتذكير العالم بأن القدس هي العاصمة الأبدية والموحدة لاسرائيل . ومما يدعو الى السخرية ، اصرار اسرائيل على استبعاد القدس الشرقية من خطة الحكم الذاتي . ان السكان العرب في القدس الشرقية ليسوا مستعدين لقبول ما يحسون به من أنه سياسة " تهويد " اسرائيلية . وقد كان ذلك محل اعتراضات متزايدة كما كانت هناك أيضا نداءات متكررة بأن تكون القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة مستقبلا تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

ان تهدد رئيس الوزراء الاسرائيلي بنقل مكتبه الى القدس الشرقية سيرتد أثره الى نحر فاعله . وفي آب/اغسطس ، فان مجلس الأمن قد صوت بادانة اسرائيل لتحديد الرأي العام العالمي بشأن القدس ، واعتمد قرارا يطالب جميع الدول التي لها سفارات في القدس أن تسحبها كرمز على عدم موافقتها على السياسة الاسرائيلية . ان الاستجابة الفورية لعدد كبير من الدول بابداء استعدادها للامثال لقرار مجلس الأمن ، تستوجب انتباه اسرائيل الى ان المجتمع الدولي لن يستطيع أن يتحمل طويلا مواقف اسرائيل المتعدتة وتحديدها الساغر للارادة الجماعية بشأن هذا الأمر . وللتسجيل ، سيدى الرئيس ، فان وفد بلادى يود أن يوجز المبادئ الأساسية لأى حل للمشكلة الفلسطينية فيما يلي :

ان مشكلة فلسطين هي قلب مشكلة الشرق الأوسط ، ولا يمكن تصور أى حل لهذه المشكلة دون الأخذ في الاعتبار الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ان الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة الى دياره وممتلكاته ، وممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية ، كل ذلك سوف يسهم في حل نهائي لمشكلة الشرق الأوسط .

ان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي ممثل الشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى على أساس قرارى الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د-٢٩) و ٣٣٧٥ (د-٣٠) ، هي أمر لا غنى عنه في جميع الجهود والمناقشات والمؤتمرات التي تعقد بشأن مشكلة الشرق الأوسط والتي تجرى تحت رعاية الأمم المتحدة .

ان عدم قبول مبدأ الحصول على الأراضي بالقوة والزام اسرائيل بأن تنسحب كلية وبسرعة من جميع الأراضي المحتلة ، يجب أن يؤخذ أيضا في الاعتبار .

وبسبب تحدى اسرائيل المستمر لهذا المحفل المهيبة عبر السنوات برفضها الانصياع الى جميع القرارات التي اعتمدت بشأن هذا الموضوع ، فان الجمعية العامة اليوم تحتاج الى وقفة تعيد فيها تقييم استراتيجيتها في تناولها لهذه المسألة . ان مجرد ادانة التعدت الاسرائيلي لم يعد كافيا ، ويتعين على هذه الجمعية أن توضح لاسرائيل بطريقة واضحة وجلية ، الاختيارين المتروكين لها وهما : انه يجب على اسرائيل أن توقف مخططاتها التوسعية الحالية في الأراضي المحتلة ،

وأن توقف سياساتها في الطرد والترحيل والاحلال والتعذيب والأعمال الوحشية الأخرى التي ترتكب ضد الفلسطينيين ، وفقاً لما هو منصوص عليه بوضوح في اتفاقية جنيف الرابعة . ولكن قبل كل شيء فإن على اسرائيل أن تنسحب كلية من المناطق التي استولت عليها في حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ لتمكين الفلسطينيين من العودة الى ديارهم في أمان وبشرف وكرامة . فإذا ما أصرت اسرائيل على عنادها وتحديها ، فيجب أن نكون على استعداد لأن نطبق عليها أحكام الميثاق ذات الصلة لجعل الدول المتمردة تعود الى طريق الصواب .

وفي هذا الصدد فإني أود أن أقتبس بعض التعبيرات من البيان الذي أدلى به رئيسنا الحاج شيخو شجاري عندما خاطب الجمعية العامة في السادس من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، فقد قال :

” في رأيي فإن رفض اسرائيل المستمر التسليم بأنها لا يمكنها أن تواصل التمتع بالشرعية والحقوق القائمة على أساس خطة التقسيم الصادرة عن هذه المنظمة وأن تنكر في نفس الوقت الحقوق الشرعية المقابلة لاقامة دولة للفلسطينيين بموجب هذه الخطة ، يشكل أكبر عقبة في طريق السلام الدائم في الشرق الأوسط . ان عرب فلسطين ينبغي بل يجب أن يملكوا من العيش في دولة مستقلة ذات سيادة . ان نيجيريا تؤيد بثبات هذا الحق الشرعي للفلسطينيين في وطنهم ” . (A/35/PV.24, p.16)

وفي الختام لا استطيع أن أنهى بياني دون أن أقول كلمة او كلمتين عما تتوقعه الأمم المتحدة من تلك الدول الغربية التي تساند اسرائيل ، فيما يتعلق بالهدف الهام باحلال السلم والاستقرار في الشرق الأوسط . ففي حزيران / يونيه الماضي أصدرت الدول الأوروبية الغربية بياناً مشتركاً في فينيسيا اعترفت فيه للمرة الأولى بأن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير ، هي أمر أساسي لأية تسوية سلمية وشاملة لمشكلة الشرق الأوسط . ان هذا لا يكفي ، ولكن يتعين على تلك الدول أن تبذل مزيداً من الضغوط على اسرائيل اذا كان لنا أن نصل الى أي حل مقبول على المستوى الدولي .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : المتحدث التالي هو ممثل جامعة الدول العربية ، وإني أدعوه الى الكلام استناداً الى قرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د-٥) الصادر في أول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ .

السيد السفير كلوفيس مقصود (جامعة الدول العربية) : سيدى الرئيس ، ان بحث بند " المسألة الفلسطينية " ينبغي أن يشكل مناسبة للتأمل العميق . لقد حان الوقت لأن نذهب الى ما هو أبعد من المعروف ، وأبعد من تجديد الاعتراف بما تم الاعتراف به ، وأن ننفض الـ الأسباب التي تعطل قدرة المجتمع الدولي على ترجمة ارادته وقناعاته ، فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني ، فمن غير المعقول أن نستمر في اجترار المواقف والمعلومات وتكرارها ، حتى ولو عني ذلك ، فيما يعنيه ، تطويرا في القرارات التي تتبناها الجمعية العامة ، رغم ما لهذا التطوير من أهمية دبلوماسية وسياسية قصوى في جعل شرعية القضية الفلسطينية ثابتة ومرتسخة ليس في الملف القانوني للأمم المتحدة فحسب ، بل في وجدان وضمير العالم أيضا . لقد آن لنا أن نخرج من الملف الـ تطوير المسألة على أرض الواقع .

ان حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة على أرض وطنه حقوق ثابتة وغير قابلة للتصرف . وان الاعتراف بها أصبح من مسلمات الحياة الدولية المعاصرة ، كما ان الاعتراف بكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، هو من المعطيات البديهية التي يتعامل المجتمع الدولي معها بدون أى تردد أو مراجعة .

كذلك قد صار واضحا ، ان منظمة التحرير الفلسطينية ، هي الاطار لوحدية الشعب الفلسطيني الوطنية ، ومصيره في مختلف قطاعات تواجده ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت بالنسبة لكل انسان فلسطيني ، أكان رازحا تحت الاحتلال الاسرائيلي ، أم نازحا في مخيمات اللاجئين ، أم في أماكن تواجده المحلي ، هي حالة ذهنية تشكل دليل انتمائه الوطني ، وعنوان انتسابه ، ومحاور حياته والتزامه ، وأداة نضاله ، وتحقيق مستقبله . من هنا فان التطابق بين فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني هو تطابق كامل ، والتفاعل بينهما عضوي ، والتداخل حتمي ومستمر .

لذا فان كل محاولة لتجاوز دور منظمة التحرير الفلسطينية أو التشكيك بشرعية تمثيلها ، أو اتهامها بما يسمى بالارهاب ، هو تمرين على العبث ، وإدمان على السراب . وكل انتقاص من كون القضية الفلسطينية هي لب أزمة الشرق الأوسط بكل تضاريسها وتعرجاتها وافرازاتها ، يشكل عقبة حقيقية أمام إرساء قواعد السلام العادل والدائم في المنطقة .

كذلك فان كل محاولة لتأجيل البت والحسم في معالجة القضية الفلسطينية بما يتلاءم وينسجم مع حصيلة قرارات الأمم المتحدة خاصة قرارها ٣٢٣٦ هو بمثابة زرع بذور مزيد من اللااستقرار في المنطقة كلها ، ودفعها الى الانفجار . فلا يمكن للمنطقة أن تستقر الا على أعمدة تحقيق السلام الفلسطيني .

يتعين علينا ان ن تدرك استفحال الأزمة ، والعمل على أن ترمي المنظمة الدولية بكل ثقلها المعنوي والديبلوماسي والسياسي ، نحو ترجيح عناصر الحل الجذري لحقوق الشعب الفلسطيني ، احقاقا للحق ، وتأكيدا لمصداقية الأمم المتحدة ، وردعا لمن تسول له نفسه الاستمرار في استباحة الحقوق ، وتحدى الارادة الدولية ، دون عقاب .

ان الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي تتراسونها بجدارة وبحكمة ، يجب أن تدخل في سجل التاريخ على انها الدورة التي لم تكتف بتطوير مضامين القرار المتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني فحسب ، بل بنقل هذه الحقوق الى حيز التنفيذ والتكامل والانجاز .

لقد حان الوقت ألا نكتفي بالرضا عن صياغة القرارات وتأمين الانسجام المبدئي لمواقفنا . بل صار لزاما علينا أن نبلور هذه القرارات ، حتى تكون فاعلة باتجاه ما تستهدف تحقيقه ، وراعاة لما تستهدف منع استمراره .

حتى تتوفر لنا ظروف تأمين نجاح لهذه النقطة ، لا بد من مراجعة للأسباب الموضوعية والسياسية والتاريخية ، التي حالت دون تنفيذ القرارات المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني ، والتي سببت اعاقاة الاجراءات المتاحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، وكافة القوانين الدولية المرعية ، والتي تعطى لقرارات الجمعية العامة سمة الموقف المبدئي وامكانيات التنفيذ العملي .

إذا استطعنا ولو بشكل مقتضب ، أن نوجه أنظارنا الى الموانع التي حالت دون تزواج القرار مع طاقة تنفيذه ، لتبين لنا بوضوح الأمور التالية :

ان موقف الولايات المتحدة ازاء القضية الفلسطينية ساهم الى حد كبير في تمكين اسرائيل من أن تتحدى ، وبالصفقة المعروفة ، القرارات الدولية ، وأن تتصرف مع المنطقة ، وكأن هناك موافقة مسبقة على اعتدائها القائمة واللاحقة ، بحيث أن الولايات المتحدة كانت في أحسن الحالات تنتقد التجاوزات الاسرائيلية المفضوحة ، ولكنها لم تكن تتخذ اجراءات عملية متمشية مع اعلان هذه الانتقادات ، ولعل آخر البراهين على ذلك هو انتقاد الولايات المتحدة للمستوطنات الاستعمارية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، ووصفها بأنها غير قانونية ، مع الاستمرار في تقديم المساعدات المالية والعسكرية لاسرائيل في نفس الوقت . كذلك معارضة الولايات المتحدة لاعلان اسرائيل كيون القدس الشريف " عاصمة " لها ، ولكن دون أخذ أي اجراء رادع لها في هذا المضمار . كذلك تنبيه الولايات المتحدة المطلق أخيرا بضرورة عدم اعلان اسرائيل ضم الجولان اليها ، مع الاستمرار في دعم الموقف الاسرائيلي سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا ، والعمل داخل الأمم المتحدة على تعطيل الكثير من المقررات والاجراءات التي اقترتها المنظمة الدولية فيما يتعلق بكثير من أوجه الحقوق الفلسطينية ، والتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ، مثلما حصل اثناء دورة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وفي محاولات أخيرة لتعطيل اجراءات أقرت في صندوق الأمم المتحدة لنشاطات السكان ، وهذا قليل من كثير يشير الى أن الولايات المتحدة تتبنى ازداجية شكلية في الموقف الواحد ، مما يدفع اسرائيل الى التماهي ، لا فقط في تحدى القرارات الدولية ، بل في التصدى لها . فالموقف الأمريكي يتبنى السياسة الجوهرية للعدوانية الاسرائيلية في المنطقة ، وان كان في بعض الأحيان يتخذ مواقف انتقادية عندما تكون التجاوزات فاقعة وصارخة ومحرجة .

يتبين لنا ان اسرائيل تتصرف وهي مطمئنة الى ضمان الاستمرار في التسامح والتساهل الأمريكيين حتى لتجاوزاتها الصارخة ، وبالتالي فهي تضمن التبرني الأمريكي لأهدافها الجوهرية . من هذا المنظور ، علينا أن ننفذ الى طبيعة المعادلة الأمريكية الاسرائيلية التي تمكّن اسرائيل من استباحة الأراضي العربية المحتلة ، والإمعان في خرق حقوق الشعب الفلسطيني ،

وفي الادمان على التنصل من قرارات جمعيتكم الموقرة ، وكأنها قرارات من عالم آخر . وذلك ما يمكّن اسرائيل من الامساك بخيوط القرار الأمريكي في الموضوع الفلسطيني بشكل يعطل الولايات المتحدة من ممارسة دورها ومسؤوليتها تجاه السلام العالمي في المنطقة كدولة كبرى .

لماذا هذا العجز العلني في الموقف الأمريكي وفقدان الهيبة الأمريكية أمام السلوك

الاسرائيلي العدواني والمتعجرف ؟

ليس هناك اجابة سهلة على هذا السؤال . ولكن التردد الأمريكي في ربط ممارساته مع بعض قناعاته ، يمنح اسرائيل قدرة متفوقة في المناورة على القرار الأمريكي ذاته ، وفي دفع الولايات المتحدة الى أخذ مواقف واجراءات تتناقض في بعض الأحيان مع القناعات التي تكون قد تشكلت عند صانعي القرار الأمريكي أنفسهم . ولعل آخر دليل على ذلك تصويت الوفد الأمريكي على قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ في أول اذار/مارس ١٩٨٠ . ومن ثم التراجع السياسي العلني عنه بعد مرور يومين .

ان هذا النمط في التعامل الامريكى مع اسرائيل والذي يؤدى بدوره الى أخذ موقف ، ثم التراجع عنه الى ادانة شكلية للتصرفات الاسرائيلية ، ومن ثم الى تأييد عملي لمضمون السياسات والممارسات الاسرائيلية يجعل فجوة التصديق متسعة باستمرار بين ما تعلنه الولايات المتحدة من مواقف وما تمارسه من سياسات .

لقد حدث أن ردت أسباب هذه الازدواجية الخطيرة فيما تعلنه الولايات المتحدة ، وما تمارسه ، الى ما سمي بالنفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة ، والى الحسابات الانتخابية أثناء الحملات الرئاسية والنيابية .

وبرغم وجاهة الاعتبارات الانتخابية ، وما للحركة الصهيونية من نفوذ مباشر على بعض أجهزة الاعلام والرأى في الولايات المتحدة ، الا أن هذا لا يعفي دولة كبرى بحجم الولايات المتحدة ونفوذها وضخامة مسؤولياتها الأرضية والاستراتيجية من أن يكون قرارها بمنأى عن التأثير بمثل هذه العوامل الضيقة الأفق ، والمصالح المتوقعة والفاقدة للرؤيا الشاملة وللمصالح العامة . الا أنه لسنا نحن من يسدى النصح لدولة كبرى مثل الولايات المتحدة ، لكن من حقنا أن نتساءل فيما اذا كان هذا النمط من التعامل مع اسرائيل سوف يستمر ، لأن هذا من شأنه أن يجعل دور الولايات المتحدة أكثر سلبية ومصدرا أساسيا من مصادر احتدام الأزمات وعدم الاستقرار .

نحن لا نريد هنا أن نعيد الماضي الى الأذهان ، بمقدار ما نرغب في أن نستشرف مستقبل الموقف الامريكى ، هذا مع العلم بأن خلفية الموقف الامريكى تجاه عدوانية اسرائيل وتجاه معالم القضية الفلسطينية ، لا تشير الى أن تحولا جذريا في هذا الموقف سوف يحدث ، بالعكس فان الادارة الجديدة التي تجى * اثر انتخابات الرئاسة الامريكية ، تعطي دلائل على أن عناصر في هذه الادارة تحاول أن تجعل من اسرائيل أداة ضاربة موثوقة لأهداف الاستراتيجية العسكرية والحرب الباردة في المنطقة . بمعنى آخر ان هذه العناصر المتواجدة داخل المؤسسة الادارة الجديدة سوف تعمل ، اذا أتيح لها ، أن تجعل القرار الامريكى أكثر ارتهاانا للأطماع الاسرائيلية العدوانية في المنطقة ، وأقل استفسارا لسياسات اسرائيل وسلوكها العام . اى انه يوجد تيار هام في الادارة الجديدة يطمح الى أن يعطي اسرائيل ضوءا أخضر لما تريد أن تفعله دون وازع أو

ضابط أو رادع . الا أنه باستطاعتنا التأكيد أيضا من أنه في مؤسسة الادارة الجديدة يوجد تيار مقابل يعمل على تفويض فرص الارتهان للمشيمة الاسرائيلية والتأثر بالضغط الصهيونية التي تريد أن تملي القرار الامريكي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، دون أن يكون لصانعي القرار رأى أو حق في الاستفسار أو المعارضة .

ان هذا التيار المقابل وان كان قد اعطى بعض الادلة على حيويته ، وأنه يتمتع بحضور حيوى في الادارة الجديدة ، الا أن محك الامتحان لا يكون الا عندما تتبلور السياسة الامريكية في المرحلة القادمة ، وترسو على معادلة جديدة تتجاوز التزام الولايات المتحدة باتفاقيات كامب دافيد ، وتمكنها من الانفتاح الصادق على الموقف العربي الشامل ، وعلى الحقوق الفلسطينية المشروعة . عندئذ يصبح بإمكاننا أن نتوقع من الولايات المتحدة لا الانقلاب المرغوب في سياستها تجاه القضية الفلسطينية ، لكن على الأقل التخفيف من الاضرار التي تلحقها سياستها الحالية بمصلحة السلام والعدل والاستقرار في المنطقة وبمصالحها الحقيقية فيها .

نحن ندرك ، أننا عندما نبحث اليوم مسألة فلسطين في الأمم المتحدة ، فان الولايات المتحدة هي في مرحلة مخاض تنتقل فيه الادارة الامريكية من عهد قائم الى عهد جديد . واذا كانت توقعاتنا من الادارة الجديدة ليست طموحة ، نظرا للثوابت الراسخة في السياسة الامريكية ، الا أن هذا لا يعني أن السياسة الامريكية مفروض عليها أن تتسمر في واقعها الحالي .

المطلوب ، كما يبدو لنا من السياسة الامريكية ، تصرف يكون أقرب الى قراءتها الموضوعية لأوضاع المنطقة ولمقومات القضية الفلسطينية ، ولخطورة العدوانية الاسرائيلية في أن تكون تعبيراً عن مصالح ضيقة ، واعتبارات عاطفية مفلوطة ، وعن امثال لضغوط صهيونية تفرض على صانعي القرار الامريكي - والى حد ما على صانعي الرأى - رؤيا المنطقة بمنظار اسرائيل . وجعل الولايات المتحدة عاجزة عن الاحاطة بكل أوضاع وتفاصيل الحالة في الشرق الأوسط .

كما يترتب على الولايات المتحدة ، في نظرنا ، ان تكون اكثر استعدادا للانعتاق من الأفكار المسبقة عن العرب اجمالا ، وعن نضال الشعب الفلسطيني بشكل خاص . لم يعد جائزا

لمجتمع مفتوح مثل المجتمع الامريكى ، أن يبقى سجين سلطات خاطئة وتشويهات مقصودة ، ومصالح ضيقة ، وارهاب فكرى وسياسى تمارسه اسرائيل والحركة الصهيونية فيها .
ان المؤشرات المبكرة التي ظهرت من تصريحات للمسؤولين الجدد فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، من شأنها اذا استمرت ، دون تصحيح ، ان تمنع في تعطيل الحوار الجاد المطلوب ، لا بين الأمة العربية والولايات المتحدة فحسب ، بل بين العالم الثالث بأسره والولايات المتحدة .

نجد اذا أن الموقف الامريكى يشكل أحد الموانع الرئيسية التي حالت دون تمكن الأمم المتحدة من أن تجعل قراراتها مرشحة للتنفيذ الفورى ، لقد كان دور الولايات المتحدة ، وبكـل أسف ، لا يزال معطلا لأن تصل قرارات الأمم المتحدة الى نتائجها المنطقية . ونتيجة لهذا التعطيل حصل نوع من الاسترخاء تجاه قرارات الأمم المتحدة . وكأن اسرائيل بدورها تريد أن تفرغ هذه القرارات من الزاميتها ومصداقيتها . فما دامت اسرائيل قادرة على دفع الموقف الامريكى نحو تعطيل القرارات ، كان لا بد أن تتطور السياسة العربية نحو جعل الموقف الامريكى مكلفا اذا ما استمر فسي التماذى في تفرغ القرارات المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطينى من جدواها وجدديتها .

هنا تتضح لنا المسببات التي دفعت بالولايات المتحدة أن تتبنى اتفاقيات كامب دافيد . ان اتفاقيات كامب دافيد فيما يتعلق بالبند الذى نحن بصدده هي تكريس للتناقض القائم في السياسة الامريكية ، بين القناعة والسلوك ، بين حقائق الحياة والخطة الامريكية . ان اتفاقيات كامب دافيد مكنت الموقف الامريكى من أن يغطي تحلله من التزاماته مدعيا بأن هذه الاتفاقيات تشكل اطارا بديلا للأمم المتحدة وأجهزتها وقراراتها في معالجة القضية الفلسطينية ، وفي اضافة شرعية ما على الخرق الاسرائيلي المستمر لحقوق الشعب الفلسطينى . والاستباحة المتزايدة لاسرائيل على الأراضي العربية المحتلة ، وعلى كل جوانب اللا شرعية التي تشكلها اسرائيل في المنطقة من اجراءات عنصرية وغارات عدوانية على جنوب لبنان ، ومن اعلان ضم القدس الشريف ، والجولان ، ولانشاء المستوطنات الاستعمارية في الأراضي العربية المحتلة ، ومن ممارسات ارهابية على السكان الراضحين تحسب نير الاحتلال الاسرائيلي .

ان اتفاقيات كامب دافيد ، منحت اسرائيل القدرة على شراء الوقت ، وعلى التحايل على المجتمع الدولى وقراراته ، ومكنت اسرائيل من الاستهتار بكل ما هو خارج عن ثلاثي كامب دافيد . لقد تمكنت الولايات المتحدة في هذه الاثناء أن تدعي بأنها تتعامل مع طرف عربى في معالجة أزمة الشرق الأوسط عندما اعتبرت الرئيس السادات محاورا عن العرب . الا أن الولايات المتحدة ما فتئت أن أدركت بأن هذا المحاور لم ولن يستطيع استمالة أحد من العرب خاصة حيث تصورت الولايات المتحدة في لحظة غيبوبة ان باستطاعتها استمالة من اعتقدت بأن صداقتهم

التقليدية معها هي أعلى من روابطهم القومية ومسؤولياتهم تجاه المصير القومي العربي الواحد ،
والالتزامات المبدئية الراسخة والثابتة تجاه حقوق الشعب الفلسطيني ، وتجاه منظمة التحرير
الفلسطينية .

كما أن الولايات المتحدة أدركت أيضا بأن قرارات القمة العربية في بغداد وتونس كانت
الاجابة الواضحة والصريحة على استحالة مثلث كامب دافيد أن ينساب الى الجسم العربي السياسي ،
وأن قمتي بغداد وتونس أكدت بما لا يرقى اليه شك ، ان هذا الاجماع العربي يشتمل على الالتزامات
الحقيقية للشعب المصري العربي .

ان مثلث كامب دافيد أصبح يدرك بأن الاطار الذي وضعه من أجل حل أزمة النزاع
العربي - الاسرائيلي أخذ ينهار أمام الحقائق القائمة والمستجدة في المنطقة . ولئن كان تأخير
اعلان افلاس هذه الاتفاقية حتمته ظروف الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة ، بحيث تصور
الرئيس كارتر أن الاخفاق يمكن أن يسوّق كإنجاز لم يأت بالنتائج المتوخاه ، فان صيغة هذه
الاتفاقيات أصبحت بعد ذاتها صيغة مشكوك فيها من حيث فوائدها السياسية الداخلية ، ومن
حيث سلامتها كمطلق لسياسة شرق أوسطية للولايات المتحدة .

كما أن الرئيس السادات الذي اعتقد أن اتفاقيات كامب دافيد من شأنها أن تمنحه صفه
" صانع لتاريخ " أصبح الآن في وضع اللاهث وراء السياسة الامريكية حتى تظل هي متمسكة بهذه
الاتفاقيات التي فقدت معناها وما تبقى لها من امكانيات للتأثير . ان تمسك الرئيس السادات بهذه
الاتفاقيات أصبح نزعة أكثر مزاجية مما هي نتيجة تقييم موضوعي . ذلك ما يبرر شدة الاصرار على
صيانة هذه الاتفاقيات ومنع نقدها داخل مصر ، كما هو الحال في الاجراءات التي اتخذت أمس
ضد الصحف التي تأخذ موقف المعارض لاتفاقيات كامب دافيد ، وهنا حتى في الأمم المتحدة ، تعامل
هذه الاتفاقيات وكأنها معصومة عن النقد والخطأ !

لقد وجدنا في السنوات الثلاث كيف أن مثلث كامب دافيد أراد أن يوهم العالم بأنه
ممسك بخيوط الحل للنزاع العربي - الاسرائيلي كما أنه تبين للعالم بأن أوهم كامب دافيد لم
تكن سوى مدخلا جديدا لمزيد من تحلل اسرائيل من أى التزامات تجاه المجتمع الدولي . ولقد

وجدنا كيف أن اسرائيل وطلّفت هذه الاتفاقيات كي تنشئ مزيدا من المستعمرات في الأراضي المحتلة وأن تكثف وتنوع اعتداءاتها على لبنان وجنوبه ، وأن تمنع عمليا وعسكريا ، السلطة اللبنانية الشرعية من ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها ، وأن تعطل دور قوة الطوارئ المؤقتة لحفظ السلام في جنوب لبنان ، وكيف أنها جعلت من اتفاقيات كامب دافيد مدخلا اضافيا لها لتحقيق أهدافها التوسعية الكامنة من حيث الضم القسري لمدينة القدس الشريف ، وتفردا باعلانها " عاصمة لها " وادخال مشروع لضم الجولان أيضا .

فما حاول مثلث كامب دافيد من تسويق أنه ضابط لاسرائيل ، تحوّل الى ترخيص لها بأن تخطو خطوات جديدة نحو انجاز أطماعها المدوانية والتوسعية . وكما أشرنا فان أخطر ما هو في اتفاقيات كامب دافيد بأنها مطروحة كبديل لأجهزة الأمم المتحدة ولدورها ومصداقيتها . في هذا المضمار أكد بيان القمة العربي في اجتماعه الأخير في عمّان رفضه لاتفاقيات كامب دافيد وما يترتب على هذا الرفض من اجراءات عملية تؤدي الى اسقاط هذه الاتفاقيات وازالة أثرها . يتبين لنا اذا أن قرارات قمة عمّان كانت تعبيرا عن تقييم الأمة العربية بأسرها لهذا التحدي المصيري الذي تشكله هذه الاتفاقيات ، وعن عزم الأمة العربية على أن تستقيم مسيرة العمل في ارساء أسس السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط ، والذي لا يتحقق الا بتأمين كل حقوق الشعب الفلسطيني على أرضه وفي وطنه .

قامت دول السوق الأوروبية المشتركة بمبادرات تدل على وعي متزايد لحقائق الموقف في الشرق الأوسط ، وعلى توجه متنامي للوضوح نحو الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية ، وبالموقع الحقيقي لمنظمة التحرير الفلسطينية . ورغم أن هذا التقدم في الموقف الاوروبي يشكّل خطوة ايجابية ، نرحب بها ويمكن أن تساهم في ترجيح عوامل العقلانية والعدل في وضع أسس السلام العادل ، الا أنه لا يزال الموقف الاوروبي الغربي بحاجة الى الحسم والتكامل في الالتزام .

من هنا باستطعتنا القول ، ان الموقف الأوروبي خرج من كونه احدى الموانع التي تحـول دون امثال اسرائيل للارادة الدولية لكن غياب الحسم المطلوب يفسح المجال أمام اسرائيل بـأن تعمل على اجهاض بوادر الاستقلالية والايجابية في الموقف الأوروبي . ولعل أحد وسائل اسرائيل والحركة الصهيونية في هذا المضمار هي تمرير جعل التفهم المتزايد والتأييد الحاصل لحقوق الشعب الفلسطيني ، وكأنها سبب في نمو تيار الاسلامية .

لا بد من الاجابة هنا على هذه المحاولة الصهيونية الخطيرة التي تريد اسرائيل من خلالها التشويش على عملية التفهم الحقيقي لطبيعة حقوق الشعب الفلسطيني من جهة ، وللوعي الأوروبي المتزايد للمخاطر الفكرى والسياسي الذي تشكله العنصرية الصهيونية .

كما أن اسرائيل تحاول من خلال تمرير الربط بين سلوكيات منعزلة للأساميين ، وبين المناخ الصحي الذي مكن الأوروبيين من التجاوب مع المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني ، للايقاع بـبين أوروبا والعرب .

لقد حان الوقت ، أن نضع حدا لهذا التزوير الذي تقوم به اسرائيل وأنصارها ، والتي تريد من خلال هذا التشويه المقصود أن تخفف زخم استعداد أوروبا التصرف المستقل والموضوعي في أزمة الشرق الأوسط . تلجأ اسرائيل من خلال حملة التزوير هذه التي تقوم بها الى الارهاب الفكرى بحيث تعمل على استشارة عقدة الاثم ، كأنها هي وحدها ، أى اسرائيل ، قيمة على مصير يهود العالم ، وكأنها هي بؤرة التزامهم وولايتهم .

ان الأسامية ، تستند على نفس المقومات الفلسفية التي تقوم عليها الصهيونية . فكلاهما يسلمان بحالة اغتراب اليهودى عن الانسان وعن مجتمعه ، وان انتماءه الى مختلف الأمم التي همـو مواطن فيها ، انما هو انتماء انتقالي وليس دائما أو ثابتا ، ولا يجوز بالمنطق الصهيوني أن يكون . فالصهيونية من حيث انها تعمل على تكريس وجود أمة يهودية تستوجب دولة يهودية ، فانها تشكل الوجه الآخر للأسامية التي تتصرف ، وكأن ليس لليهودى في مختلف بلدانه وأوطانه حقوق قومية راسخة وثابتة ومتساوية . فالصهيونية والأسامية هما تعبيران عن أفكار وممارسات عنصرية ، لا بد من مجابهتهما انقاذا للقيم الحضارية والانسانية التي أكدها ميثاق الأمم المتحدة وشرعتها حقوق الانسان .

لقد كفانا ، من اسرائيل حملات الابتزاز التي تقوم بها ، بغية طمس حقوق الشعب الفلسطيني ، ومساعدتها الدؤوبة بأن تلتطخ أنبل التزام بأشرف نضال على أنه سبب لانتشار عنصرية أخرى . ان جوابنا ، على مثل هذه الافتراءات الاسرائيلية ، وعلى هذه المحاولات الصهيونية ، هو أن الصراع ضد الصهيونية هو تلقائي وحتمي ، صراع ضد الأسامية ومسبباتها ، وأن الصراع في سبيل تأمين الحقوق الثابتة للوطنية للشعب الفلسطيني ، انما هو صراع ضد كل محاولات تفتيت الجسم البشري على أسس عنصرية أو طائفية ، أكانت صهيونية أم لاسامية .

ان الصراع في سبيل تأمين حقوق الشعب الفلسطيني ، يختزن في طياته صراعا ضد كمال مقومات التمييز العنصري في كل مكان ، وان عدالة القضية الفلسطينية ليست بحاجة مطلقا الى تأييد أى من القوى التي لا تؤمن بمركزية الانسان ومساواته في المجتمع ، دون النظر الى لونه أو طائفته أو انتساباته العرقية أو الدينية .

لذلك ، فان محاولة اسرائيل وأنصارها تفسير الافرازات المرضية التي ظهرت في قلة من الأماكن الأوروبية على أنها نتيجة التأييد المتعاطف لقضية الشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية ، انما هي تستهدف عرقلة مسيرة الوعي الأوروبي لحقائق الأمور ، ومما يترتب على هذا الوعي من سياسات منسجمة مع مصالح أوروبا ومصالح السلام العالمي .

كما أن هذا الارهاب الفكري الذي تمارسه اسرائيل ومعها الحركة الصهيونية ، يستهدف أيضا أن تكون اثاره عقدة الاثم مدخلا لها كي تخرس أصوات التشكيك والتساؤل حول عنصريتها وسياساتها التوسعية والعدوانية . ان الشعوب الأوروبية التي تصدت للنازية وقاتلت حتى هزيمتها الكاملة ، تدرك أن لا أحد يستطيع العزاية عليها فيما يتعلق بحرصها الكامل على التراث الانساني ، وعلى حقوق المواطنين فيها وكرامتهم .

نقول هذا ، كي ننبه الرأي العام العالمي الى أن اسرائيل تحاول مرة أخرى شراء الوقت من خلال افتعال ازمات تستهدف تحريف الرأي العام العالمي عن حقائق الموقف في الشرق الأوسط وطبيعة كيان اسرائيل العدوانية وعنصرية الصهيونية فلسفة للحياة ونمطا في التعامل .

لقد أثبتت التجارب في الأشهر الأخيرة ، بأن أوروبا لم تتجاوب مطلقا مع حملات الابتزاز الاسرائيلية ، وان احاطتها بالحقائق الثابتة كقيلة بأن تستأنف أوروبا خطواتها الايجابية ، وأن تلعب دورها في استعجال تأمين الحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني على أرضه وفي وطنه .

اننا ان نبحت في الموانع والعوائق التي تحول دون امتثال اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ، ودون أخذ المنظمة الدولية الاجراءات اللازمة التي يميزها ميثاق الأمم المتحدة ، فهذا لا يعني مطلقا أننا غير مدركين للتقدم الكبير الذي حصلت عليه القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة وفي مختلف أنحاء العالم .

ان ما حققته القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة يعود الى حد كبير الى تعاضد التأييد الذي تلاقيه هذه القضية من مجموعات الدول الاسلامية ، وعدم الانحياز ، والدول الاشتراكية وكثير من دول أوروبا وأمريكا اللاتينية والآسيوية . ان تعاضد هذا التأييد والتبني لحقوق الشعب الفلسطيني من قبل الأطراف الدولية بشكل بالنسبة اليها جميعا حافظا على أن تكون الأمم المتحدة ، الأداة الدبلوماسية القادرة على تأمين الحقوق الوطنية لشعب فلسطين ، والتي طالما بحثتها هذه المنظمة منذ نشأتها تقريبا .

الا أن قناعة أخذت تترسخ في وجداننا جميعا بأن اداة تصرفات اسرائيل دون معاقبتها ، سوف يكون سببا آخر في استهتار اسرائيل بمقرراتكم ، وفي زرع بذور أزمة ثقة بهذه المنظمة التي نتطلع اليها مرسى لمعانانا ، وأداة تحقيق لآمالنا وحقوقنا .

ان مسألة فلسطين تبحث اليوم وسط أحداث عالمية متأزمة ، لكن كثيرا من هذه الأزمات ، وان بدت محتدمة ومؤلمة ، فانها تكون ، الى حد كبير ، عابرة ومرشحة للحل مهما طال انتظار الحل أحيانا . الا أن الأزمة الناشئة عن مسألة فلسطين ، لا يمكن أن تعتبر عابرة ولكن بنفس الوقت يجب أن لا تصبح دائمة . فمسألة فلسطين اذا حلت بما يتناسب مع قناعاتكم المشتركة والجماعية ، وما ينسجم مع المقتضيات البديهية للعدالة ، وما يلبي الحد المعقول من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وخاصة حقه في تقرير مصيره ، وقيام دولته المستقلة على أرضه وفي وطنه عندئذ نستطيع أن نوكد ، الى حد كبير ، بأن الكثير من الأزمات الحادة والعابرة في المنطقة ، وحول المنطقة ، تتقلص عدديا ونوعيا ، وينزع من هذه الأزمات ، الفتيل الذي يضرم نيرانها ، انطباع بقاء أزمة النزاع العربي - الاسرائيلي .

اما اذا استمرت اسرائيل متحللة من أية ضوابط تقررونها ، وبقيت الموانع التي تجيز لها هذا المستوى الخطر من التفلت ، وازا أعطيت لها فرصة الاعتقاد أو التصرف أن بإمكانها أن تخطط ، وكأن مسألة فلسطين أزمة دائمة ، عندئذ تبقى المنطقة وغير المنطقة ، مرشحة لتعاقب أزمات وأخطار كلنا بغنى عنها ، ومسؤوليتنا الجماعية أن نتفادها ونتجنبها . هذا هو معنى ، أن القضية الفلسطينية ، هي لب الصراع في الشرق الأوسط ، والشرق الأوسط على مفترق الطرق . فبمقدار ما تكون قراراتكم واضحة ، حاسمة وقابلة للتنفيذ والتصديق ، بمقدار ما تستطيع هذه المنطقة الحافلة بإمكانيات العطاء أن تساهم في تثبيت مقومات السلام والرخاء في العالم .

ان جامعة الدول العربية واعية لمسؤولياتها القومية تجاه شعب فلسطين ، ومسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي ، لتضع نفسها وامكانياتها في كل محاولة تؤمن انتقال القرار بشأن حقوق الشعب الفلسطيني من حيز التعبير عن قناعاتكم ، الى حيز التنفيذ لارادتكم .

السيد احمد محمد آدن (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : عندما عرضت

قضية فلسطين للمرة الأولى على الأمم المتحدة منذ خمسة وثلاثين عاما ، فان المنظمة العالمية

الوليدة قبلت مسؤولية البحث عن حلول طبقا للميثاق للمشاكل التي تجعل التوتر والنزاع كامنين في اقليم فلسطين الواقع تحت الانتداب . ان هذه المسؤولية لاتزال قائمة اليوم على الرغم من الجهود الاسرائيلية وبعض كبار أنصارها من الدول الكبرى لتقويض دعائم هذه المسؤولية .

ولسوء الحظ ، فان الأمم المتحدة قد واجهت لثلاثة عقود الانتهازية الصهيونية التوسعية والازدراء للقانون الدولي . ان الدول الأعضاء تعرف تاريخ مناورات وانتهازية اسرائيل للضرب عرض الحائط بحقوق شعب فلسطين في أرض وطنه . ان مثل هذه المآسي الانسانية مشـلـ المحارق النازية وخلق وضع اللاجئين الفلسطينيين ليس لها نظير في العالم . ان سياسة الأمر الواقع التي نفذت بغير رحمة ازدراء للمصالح السياسية والاجتماعية والدينية للاخرين أصبحت علامة مميزة لهم .

ان تاريخ التوسع الاسرائيلي يمكن ادراكه بمجرد النظر الى خريطة هذا الكيان الذي استحوذ على أضعاف ما أعطته اياه الأمم المتحدة وقام بضمه حتى في ذلك الوقت الذي شحن عملية التقسيم ، مستخدما في ذلك العدوان المسلح والضم غير المشروع الى درجة لا يمكن تخيلها في ١٩٤٧ .

وانا نظرنا الى الوراثة عبر الثلاثين عاما الماضية ، فان الخاصية البارزة في الموقف في الشرق الاوسط بأسره قد تميزت بتشدد اسرائيل وطردها للشعب الفلسطيني وحرمانهم من أموالهم ووطنهم وحقوقهم السياسية ، والضم المستمر للأراضي الفلسطينية العربية ، تلك الأعمال التي تمت كلها انتهاكا للمبادئ الراسخة للقانون الدولي ، وانتهاكا للمواثيق الدولية ، وانتهاكا لمبادئ الميثاق .

وفي هذا الوضع الخطير الذي ينطوي على آثار خطيرة على سلام العالم فان حكومتني تؤيد بقوة الجهود البناءة التي تبذلها الأمم المتحدة للوفاء بمسؤولياتها والعثور على حلول عادلة لقضية فلسطين . ونحن نعتقد أنه قد آن الأوان لهذه الحلول أن تدعم من طرف جميع قطاعات المجتمع الدولي حتى يمكن تطبيقها عمليا . وينبغي لمجلس الأمن بالتأكيد أن يعد تدابير

لضمان احترام اسرائيل لهذه القرارات . ان هذا العمل تستوجهه ليس فقط الحاجة الى رفع المظالم التاريخية عن الشعب الفلسطيني ، ولكن لأن قضية فلسطين هي في صلب نزاع الشرق الأوسط ، ذلك النزاع الذي ينتوى على تهديد السلام والأمن في المنطقة والعالم .

منذ ست سنوات خطت الأمم المتحدة خطوة كبيرة نحو تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني عندما نقلت الى المجتمع الدولي حقيقة أن القضية الفلسطينية ليست مجرد قضية لاجئين ، ولكنها تنطوى على حق شعب في تقرير المصير والاستقلال واقامة دولة . ومن دواعي السرور أنه منذ ذلك الحين ، فان توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد حظيت بتأييد واسع من العالم . ان عقد الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فلسطين في آب/اغسطس من هذا العام كان استجابة ذات مغزى لذلك الاتفاق العام في الرأي .

لقد رحب وفدى بالاصرار القوي للدورة الاستثنائية الطارئة على دعوة اسرائيل الى الانسحاب من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية . وهذا بطبيعة الحال ضروري لاعمال التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني . ان الموقف الثابت للدورة الاستثنائية الطارئة بشأن مسألة القدس كان موقفا هاما بصفة خاصة نظرا الى صلف اسرائيل في محاولتها تفتير وضع المدينة المقدسة من جانب واحد ، وهي المدينة المقدسة في نظر الاسلام والمسيحية واليهودية على السواء . وكان من المرضي كذلك أن الدورة الاستثنائية الطارئة قد برهنت على الدعم الكامل والقوى من الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء لاثبات حقوق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وفي مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد المختار من جانب الفلسطينيين في جميع المؤتمرات الدولية المتعلقة بقضايا الشرق الاوسط .

على أن المشكلة لا تزال قائمة . وهكذا يمكن للأمم المتحدة أن تبرئ ذمتها بتسوية المشكلة الفلسطينية بينما كل خطوة بناءة لاقرار السلم في الشرق الأوسط تصطدم بتشدد اسرائيل وأعمالها العدوانية وغير الشرعية . ان الممتلكات الفلسطينية تصادر بصورة منتظمة ، وينفى الزعماء

الفلسطينيون او يسجنون أو يتعرضون للاعتداء الجسدي . ولا يكاد يمر أسبوع دون أن يكون هناك تقرير من حكومة بيغن بأنها قد أقامت مزيدا من المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وتحاول حكومة بيغن البحث عن شكل أجوف للحكم الذاتي للفلسطينيين ، ولا تكفي اسرائيل بطرد أغلبية الشعب الفلسطيني من فلسطين ، بل انها تقوم بعمليات عسكرية متكررة أرضا وبحرا وجوا ضد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، في محاولة لفرض حل عسكري على الشعب الفلسطيني .

ان أية نظرة موضوعية للمسألة الفلسطينية يجب أن تؤدى الى نتيجة وهي أن تحدى اسرائيل للمنظمة العالمية يقوض سلطتها ويهاجم نظام القانون الدولي الذى جاهد المجتمع الدولي لاقامته في مواجهة أهوال الحرب العالمية الثانية . ولسوء الحظ فان الجوانب الرئيسية للمسألة تقوم اسرائيل بتشويهها بصورة دائمة بالتواطؤ مع بعض قطاعات وسائط الاعلام الدولي .

ان وفد بلادى يأمل بعمق أن الرغبة المتزايدة ، للأعضاء ذوى النفوذ في مجلس الأمن ، في الاعتراف بالجوانب الحقيقية لمشكلة فلسطين ، والتحقق من الطابع الحقيقي لسياسات اسرائيل في الشرق الأوسط ، سوف يؤدى الى دراسة موضوعية وأمينه لهذه المشكلة في اطار السلام الشامل للشرق الأوسط . ان الشعب الفلسطيني قد ظل لفترة طويلة رهينة للمصالح المادية والسياسية والاستراتيجية والعاطفية للدول التي تمك القوة لأحداث التغيير في الشرق الأوسط .

ان الولايات المتحدة تقع عليها مسؤولية خاصة في هذا الصدد ، ونأمل أن تستجيب لارادة المجتمع الدولي كما عبر عنها هنا في الجمعية العامة . ان مندوبيها قد أيدوا دائما وجهة النظر القائلة بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط ما لم تتم تسوية مشكلة فلسطين . ونحن واثقون أن في قيامها بواجبها كعضو دائم في مجلس الأمن لتعزيز السلم والأمن وان اشتراكها مع الغالبية العظمى للدول الأعضاء في اعادة التأكيد على الحقوق الوطنية لشعب فلسطين ، وتأيد تدابير من شأنها أن تؤدى الى ممارسة تلك الحقوق ، فانها تقدم بذلك مساهمة كبرى في رفع الظلم التاريخي وتجنب نزاع اقليمي جديد في الشرق الاوسط ، وتحفظ بذلك السلم والأمن الدوليين .

السيد كرافيتس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : لأكثر من ثلاثين عاما فان الأمم المتحدة تتخذ المقررات التي تستهدف تنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وكانت هناك عشرات من هذه القرارات في شأن هذا الموضوع . ولقد عبرت الأمم المتحدة مؤخرا ، مرة أخرى ، بالأغلبية الساحقة للدول الأعضاء ، عن موقفها المبدئي بالنسبة لقضية فلسطين ، وهو ينعكس في أحكام القرار ES-7/2 الذى اعتمده الجمعية العامة في الدورة السابعة الاستثنائية الطارئة في ٢٩ تموز/يوليه هذا العام .

ولم يتم تنفيذ أى من هذه القرارات لأن اسرائيل بسبب مساعدة الولايات المتحدة الامريكية لها ، تتجاهل في جراءة جميع مقررات منظمنا ، وترفض بازراء و صلف جميع التدابير التي تقترحها

الأمم المتحدة لضمان احترام الحقوق العادلة والمشروعة ومصالح الشعب العربي الفلسطيني . ان القادة الصهيونيين في تل أبيب وقد أعتهم الفكرة المحمومة لاقامة " اسراييل العظمى " لايسسترون فقط في احتلال الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية التي تم الاستيلاء عليها في ١٩٦٧ ، ولكنهم يقومون أيضا بأعمال أخرى لتعزيز رغبتهم في توطيد استعمارهم للأرض .

ان أحد الأمثلة على ذلك وأكثرها استفزازا كان ضم الجزء العربي من مدينة القدس والاعلان بأن تلك المدينة هي عاصمة لاسراييل . وهذا التحدي المثير للرأى العام العالمي ، يعد ، بلا شك ، انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن التي تحت اسراييل على عدم القيام بأية تدابير تؤدي الى التأثير في الوضع القانوني للقدس .

وفيما يتعلق باضفاء الصفة الشرعية على احتلال الأراضي العربية ، فان اسراييل قد طورت بل وتقوم بتنفيذ برنامج خاص بانشاء مستوطنات عسكرية في الأراضي المحتلة . وليس بالمعسر عاينا أن نفهم أى حرمان وأية متاعب تسببها هذه المستوطنات الاسرائيلية للفلسطينيين وخاصة الشعب العربي في الضفة الغربية ، حيث استولت الادارة العسكرية في تل أبيب حتى الآن على ٣٢ في المائة من الأرض كلها لمواجهة احتياجات سلطة الاحتلال .

هذه التدابير ، وغيرها كثير ، تستهدف ضم الأراضي العربية التي استولت عليها ويصاحبها أعمال تحكيمية صارخة ، وارهاب دوى ، ودعم لأعمال القمع التي تقوم بها السلطات العسكرية ضد السكان الأصليين الفلسطينيين بحجة تقوم على بيانات زائفة بانشاء الادارة الفلسطينية للحكم الذاتي . وكعضو في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف فان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تدرك تماما الجهود النشطة التي قامت بها هذه الهيئة العامة في ١٩٨٠ من أجل تنفيذ توصيات الجمعية العامة في شأن قضية فلسطين .

ومع ذلك فان جهود هذه اللجنة لم تؤد لسوء الحظ الى أية نتائج عظيمة ملحوظة بشأن تقرير مصير الشعب الفلسطيني الذى طال معاناته ، ولا يشك أحد في هذه القاعة ، في أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق اسراييل ونصيرتها الولايات المتحدة الامريكية .

وفي تخطيطهما للأمم المتحدة ، وتجاهلتهما للممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، وهما منظمة التحرير الفلسطينية ، فان اسراييل والولايات المتحدة يستهدفان اضفاء الشرعية ، في اطار اتفاقات كامب ديفيد ، على الاستيلاء على الاراضي العربية ومن ثم حرمان الفلسطينيين الذين يعيشون

في الضفة الغربية وقطاع غزة من امكانية تنفيذ حقوقهم غير القابلة للتصرف في تقرير المصير واقامة
دولتهم المستقلة .

هذا هو الجوهر الحقيقي لمخططات الولايات المتحدة واسرائيل فيما يتعلق بفلسطين .
والدليل على ذلك هو المساعدة المالية الضخمة التي تواصل الولايات المتحدة تقديمها لاسرائيل .
وطبقا لما ورد في "جيروساليم بوست" ، فان اسرائيل في السنوات العشر الأخيرة حصلت من الخارج
على أسلحة ومعدات عسكرية تقدر قيمتها بما يزيد عن ١٤ بليون دولار ، وقامت الولايات المتحدة
بتوريد ما قيمته أكثر من ١٣ بليون دولار من هذا القدر . ان معدل هذه المنح المالية أخذ في
الزيادة . وفي الفترة الأخيرة فان التوسعيين الاسرائيليين يحصلون من الخارج على أكثر من ٢ بليون
دولار سنويا في شكل مساعدات عسكرية واقتصادية .

والدليل على ذلك يتضح من الموقف السلبي للولايات المتحدة بشأن قضية فلسطين في مجلس
الأمن والدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة . ومن المعروف جيدا ان الولايات
المتحدة كثيرا ما منعت مجلس الأمن من اعتماد قرارات تستهدف الخروج بمشكلة الشرق الأوسط من
الطريق المسدود وأن يضع بذلك حدا لمعاناة ٤ مليون من السكان العرب في فلسطين .
وكل هذا يؤدي بطبيعة الحال الى زيادة عدم استقرار الموقف في الشرق الأوسط ، ويؤكد
مرة أخرى أن مشكلة فلسطين لا يمكن حلها من خلال الاتفاقات المنفصلة بين الولايات المتحدة
واسرائيل ومصر ، ولكن يمكن ان تحل من خلال الجهود المشتركة لكل الأطراف المعنية بما في ذلك
بالطبع ، منظمة التحرير الفلسطينية في اطار تسوية سياسية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط .

ان وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على قناعة بأن الأساس الوحيد لايجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط هو الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية ؛ وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي في فلسطين في تقرير المصير بما في ذلك حقه في انشاء دولته المستقلة وتأمين حق جميع دول المنطقة في وجود آمن ومستقل .

ان الشعب العربي في فلسطين ، في نضاله لتحقيق هذه الأهداف ، قد حظي داعمًا وسيحظى في المستقبل بالتأييد الواسع لجميع القوى التقدمية في العالم بما في ذلك شعب جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

وينبغي للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تعتمد قرارات تؤكد عزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ضمان التنفيذ الفوري للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني وذلك عن طريق - ضمن أمور أخرى - تطبيق العقوبات المنصوص عليها في الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

السيد أوتونو (أوغندا) (الكلمة بالانكليزية) : احتفلنا هذا العام بكل فخر بالذكرى الخامسة والثلاثين لتأسيس الأمم المتحدة . وينبع فخرنا من حقيقة أن الأمم المتحدة على مدى الـ ٣٥ عامًا الأخيرة قد ساهمت بقدر ليس بالقليل في ايجاد حلول للعديد من مشاكل العالم . ولسوء الحظ فان مجالين للقلق قد غابا عن قائمة هذه الحلول . وأعني بهما مشكلتي جنوب افريقيا وفلسطين . وعليه ، فاننا بألم عظيم وشعور بالخجل نعود مرة أخرى الى قضية فلسطين .

وعلى الرغم من الجهود العديدة للأمم المتحدة على مدى الأعوام ، فان الوضع في الشرق الأوسط مازال يهدد بالانفجار ولا تزال الحلول تفتل من أيدينا .

ومن بين أهم أسباب الفشل عجز البعض وتردد الآخرين عن الاعتراف بالطابع الحقيقي لمشكلة الشرق الأوسط . وهناك من حاولوا اقتاعا عبر السنين بأن مشكلة الشرق الأوسط هي في الأساس مشكلة لاجئين تتطلب عناية انسانية من قبل المجتمع الدولي ، الا أنهم كرهوا مناقشة سبب ترك اللاجئين لديارهم أصلا . ولقد رفضوا أن يحدثونا عن المذابح في القرى والمدن والمساكن التي دمرت وسويت بالأرض ، والأراضي الفلسطينية التي احتلها الصهاينة ، وباختصار لقد خجلوا من مناقشة الارهاب المنظم الذي أرغم هؤلاء الرجال والنساء على مفارقة ديارهم وسبلكتهم .

ثم هناك هؤلاء الذين يصرون على تصوير الوضع على أنه أساساً صراع بين إسرائيل من جهة وبين بلدان عربية مجاورة من جهة أخرى . إلا أن أصل هذا النزاع يرجع إلى الإرهاب الذي أقامت به الطائفة الصهيونية دولتها في فلسطين ، كما يرجع إلى السياسات التوسعية التي انتهجتها القيادة الصهيونية .

إن قضية اللاجئين والنزاع مع الدول العربية أمران هامين ولكنهما يقعان على السهام من المحور الرئيسي لهذه المشكلة . إن قضية فلسطين هي في الأساس قضية حرية وتقرير مصير شعب ظلم وطرد طويلاً . إن أية صيغة من صيغ التسوية لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا إذا جمعت بين هدف السلم وهدف العدل . ودون إعادة العدل إلى نصابه لا يمكن إعادة السلام إلى الشرق الأوسط . وبالتالي فإن تسوية مشكلة الشرق الأوسط ينبغي ، بالضرورة ، أن تبدأ بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وإعادتها إليه كاملة . وينبغي أن يسمح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم في تقرير المصير بحرية وحققهم في إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة ، وحققهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي اقتلعوا منها بوحشية .

وبما أن إعادة حقوق الفلسطينيين ينبغي أن تكون هي حجر الزاوية في أي صيغة للسلام الحقيقي في الشرق الأوسط فإن أي محاولة لإيجاد تسوية للقضية ينبغي أن يشارك فيها الشعب الفلسطيني بصورة نشطة . إن الشعب الفلسطيني ، سواء في المنفى أو الموجود في الأراضي المحتلة ، قد برهن بوضوح على أن مثله الشرعي الوحيد هو منظمة التحرير الفلسطينية . وليس هناك من مثل آخر لهذا الشعب . إن هؤلاء الذين لا يزالون يعتقدون بأنه من الممكن ، بصورة أو بأخرى ، العثور على صيغة للسلام في الشرق الأوسط دون المشاركة المباشرة والكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية إنما يخادعون أنفسهم .

إن عملية إعادة حقوق الفلسطينيين لا يمكن أن تبدأ إلا بانسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة . ولهذا السبب فإن القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) لمجلس الأمن وقرارات عديدة للجمعية العامة قد طالبت إسرائيل بالانسحاب دون قيد أو شرط من جميع الأقاليم المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس . وفي تموز/يوليه من هذا العام وخلال الدورة السابعة الطارئة الاستثنائية بشأن " قضية فلسطين " حددت الجمعية العامة تاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ كآخر موعد لانسحاب إسرائيل من الأقاليم المحتلة .

ولا تزال اسرائيل ماضية في تحدى الأمم المتحدة دون رادع . وأكثر من ذلك فان الصهيونيين مستمرون ، دون رحمة أو هوادة ، في ممارسة سياساتهم في الارهاب والعدوان والتوسع . ان ارهاب الدولة قد أطلق له العنان لقمع القادة المدنيين والدينيين والطلاب والأفراد الماديين في مدن وقرى فلسطين . ان اغلاق جامعة بير زيت مؤخرًا وقبل ذلك اغلاق كلية العلوم العربية في أبو ديس والاضطهاد المستمر لطلبة هذين المعهدين ؛ ومحاولات اغتيال عماد نابلس ورام الله والبيرة وطرد عماد الخليل وحبرون وحلحول وقاضي الاسلام في الخليل ، كل ذلك يشير الى تصاعد في أعمال القمع .

وفي نفس الوقت فان الصهاينة يعملون بشكل محموم لتغيير الطابع المادى والديموقرافى للأقاليم المحتلة . وعن طريق سلسلة من الأساليب غير الشرعية فان الصهاينة يقومون بابتلاع المزيد والمزيد من الأراضي المصرية وقيمون عليها مستوطنات غير شرعية .

ان يد الارهاب الاسرائيلي تمتد الى ما وراء الأراضي المحتلة ، فهي تصل الى جميع البلدان المجاورة لها في المنطقة . وخلال هذه السنة ، فان الدبابات والطائرات الاسرائيلية قد صهت الموت والمعاناة على معسكرات اللاجئين الفلسطينيين وعلى قرى لبنان . وفي الليلة الماضية فقط عاد رسل الموت الاسرائيليون من مهمة أخرى بشعة في لبنان ، خلفت وراءها كثيرا من القتلى والمشوهين .

ان اسرائيل ذات جرأة في ارتكاب أعمال الارهاب ضد الفلسطينيين وفي العدوان على جيرانها لأنها محمية بحبل أعلى وأقوى منها نفسها . ان اسرائيل أولا وقبل كل شيء ، هي خط أمامي امبريالي في الشرق الأوسط . ومثلما تخدم مصالح الامبريالية في تلك المنطقة ، فان القوى الامبريالية تواصل دعمها بسخاء بالمساعدة المالية والمعدات العسكرية الثقيلة . ومن هنا تتبع فطرسة وشراسة الدولة الصهيونية .

ان مواصلة سياسات العدوان والتوسع الاسرائيلية ، هي بالتأكيد تشكل واحدا من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدولي في وقتنا الحاضر . ومنذ أن رفضت اسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة ، وهي تواصل ارهاب الفلسطينيين داخل وخارج المنطقة المحتلة . وقد حان الوقت لكي تتخذ الأمم المتحدة تدابير محددة في هذا الصدد . ان أونغدا تطالب مجلس الأمن باتخاذ قرارات حاسمة ضد اسرائيل بمقتضى أحكام الباب السابع من الميثاق .

وفي تلك الأثناء ، أصبح من الواضح أنه لا الارهاب المنظم للصهيونية ولا الأعمال الاحتياطية للقوى الامبريالية تؤثر على العزيمة القوية للشعب الفلسطيني . بل على العكس من ذلك ، فان الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد نظم مقاومة بطولية ذات تصميم ضد الاضطهاد الصهيوني . ان المقاومة الفلسطينية ، قد تطورت من قوة الى قوة وانتشرت في جميع قطاعات المجتمع المضطهد ، وهذا التطور قد سبب قلقا عظيما في الدوائر الصهيونية .

وهناك تطور آخر يبعث الرعب في عقول القادة الصهاينة . ولعشرات من السنين ، فان المجتمع الدولي كان رهينة لدى القوة والدعاية الصهيونية المكثفة . ومن خلال شبكة عمل دعائي قوية وفعالة ، صور الارهابي على أنه ضحية الارهاب وداعية الحرب على أنه صانع للسلم وبداء المعتدى وكأنه ضحية العدوان وبيعت خطط التوسع على أنها متطلبات الأمان .

ولكن اليوم ، فُجر المجتمع الدولي الأسطورة التي فُداها ونشرها الصهيونيون لعدة سنوات .
والآن فان المعروض علينا بوضوح لنبحثه ، هو حقيقة قبيحة وكثيرة بشأن خطط وممارسات الصهيانية .
ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/35/35)
المعروض علينا ، هو اسهام هام في عملية تحرير العالم من قبضة الدعاية الصهيونية . وأريد أن أشيد
اشادة خاصة بالسفير فاليلو كان رئيس اللجنة وبجميع أعضائها لجهودهم التي لا تكل في بناء وعي
دولي بالنسبة للقضية الفلسطينية .
وبالنسبة لشعب أوغندا ، فانه سيمضي في تأييد النضال العادل للشعب الفلسطيني . ان
عدالة قضيته تتطلب تأييدنا كما أن عظم معاناته تلهم تضامننا الكامل * .

السيد ماب (بربادوس) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى ، فان المجتمع الدولي

كما فعل لأكثر من ثلاثين عاما ، يقوم بمناقشة مسألة تبدو وكأنها تتحدى أي حل وتهدد السلم العالمي .
ان بربادوس قد أبانت بطريقة واضحة ومستمرة موقفها ، وأكدت من جديد المرة بعد المرة دعمها
وتأييدها لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير مصيره وسيادته الوطنية .
ان حكومة بلادي قد أعلنت بكل صراحة عن دعمها وتأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها
الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني . وحيث أن هذا هو الوضع ، فان وفد بلادي يعترف تماما ويؤيد
حق منظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة في جميع المداولات والمؤتمرات المتعلقة بمسألة الشرق
الأوسط التي يمكن أن تتعقد تحت اشراف هذه المنظمة .
وفي حين أن وفد بلادي يعتقد أن الحل الدائم للمشكلة الخطيرة والمتزايدة في الشرق
الأوسط يمكن السعي اليه حول مائدة المفاوضات من خلال تسوية شاملة تتضمن جميع الأطراف ، فلقد
رحب رغم ذلك بأية جهود حتى ولو كانت محدودة اذا كانت ستقلل من امكانية نشوب النزاع المسلح بين
الدول المجاورة في هذه المنطقة .

وفي هذا الاطار ، فان وفد بلادي قد رحب باتفاقية كامب ديفيد في حين أننا نعتزف بأنها
محدودة للغاية وتفتقر الى الدعم الكافي من المنطقة لكي تصبح أداة فعالة وتؤدي الى الاستقرار ،
وهو أمر ضروري للتوصل الى تسوية دائمة .

* تولى الرئاسة ؛ نائب الرئيس ، السيد ماشونيدز (زمبابوي) .

ورغم ذلك ، فان الحقيقة المؤسفة التي ينبغي أن نواجهها ، هي أنه في حين أن هذا الجهد قد أنتج وقف الحرب ووفر قدرا من السلام في المنطقة ، الا أننا يمكن أن نقول انه سلام هش . ان حجر الأساس لسلام أكثر دواما وتقدم منظم نحو حل لهذه الأزمة ، يمكن أن يوضع في مشكلة الشرق الأوسط وفي أية مشكلة في أية منطقة أخرى مضطربة ، عندما تتوقف الدول المعنية عن تجاهل قرارات ومقررات الأجهزة المختصة مثل مجلس الأمن والجمعية العامة . وفي هذا السياق فان وفد بلادي يفكر بصفة خاصة في قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٤٦٥ (١٩٨٠) .

وفي مناسبات عديدة ، فان القرارات والسلطة المعنوية لهذا المجتمع ، قد عملت بازدراء متعمد من قبل أكثر الدول قوة في الحاضر والمستقبل ، وكانت المعاناة الشديدة هي النتيجة لذلك . ان بذور هذا الموقف الممعد والمتفجر ، قد زرعت في الماضي من خلال عمل محدود أملت به قلة من الدول الاستعمارية القوية ، ولا يمكن لأى عمل محدود سواء لقي تأييد أية دولة عظمى أم لا ، أن يصحح ظلم الماضي وأن يعمل على التوصل الى سلام دائم وعادل . وكلما طالت هذه الخطوط المتشددة التي تتخذ الآن وكلما أطالت الدول المتحاربة اشمال نيران الحرب - والنفط لا يخمد النار - كلما كان الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للتسامح والاعتدال وحسن النية لكي تسود ، وبالنسبة لايجاد حل دائم للمشكلة .

ان بلدى يكرر موقفه الذى تم توضيحه منذ ١٩٧٧ والذى يتلخص فيما يلي :

أولاً ، ينبغى الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود كدولة مستقلة ذات سيادة داخل حدود آمنة ومعترف بها .

ثانياً ، ينبغى الاعتراف بالحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وسيادته الوطنية داخل وطن له .

ثالثاً ، ان الضم المستمر للأراضي من خلال استخدام القوة والاحتلال المستمر لتلك الأراضي من قبل اسرائيل ، متحدياً بذلك ومتجاهلة قرارات الأمم المتحدة ، قد صعبا الموقف وسما المناخ في الشرق الأوسط . ان وفد بلادى ينضم الى أولئك الذين أدانوا تلك الأعمال التوسعية وتجاهل المجتمع الدولي ، ذلك العمل الذى أصبح لعبة مشروعة بالنسبة للكثيرين .

رابعاً ، ان وفد بلادى يؤيد إعادة عقد مؤتمر جنيف بالمشاركة الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية . وبهذه الطريقة وحدها ، فان وفد بلادى يشعر بأن المشكلة الفلسطينية يمكن حلها وأن يتم التوصل الى سلام دائم وذى مغزى في منطقة الشرق الأوسط .

السيد كركا (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان منطقة الشرق الأوسط كانت دائماً منطقة استراتيجية هامة للغاية ، حيث تتنازع فيها المصالح المختلفة . ونظراً لأن ذلك هو الوضع العام ، فليس من الصعب علينا أن نتفهم التشابك المتزايد الذى يحيط بالمشاكل في تلك المنطقة . ان بعض هذه التطورات التي زادت من التوتر وعدم الاستقرار الموجودين فعلاً في تلك المنطقة ، قد أثارت انتباه العالم أجمع بطريقة أكبر بشأن منطقة الشرق الأوسط . ولقد أصبح الأمر ملحاً أكثر من أى وقت مضى بالنسبة للأمم المتحدة - سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن أو في كليهما - وهما مسؤولان بمقتضى الميثاق عن الحفاظ عن السلام العالمى والاستقرار - أن تكون أكثر يقظة وأن تتخذ الأعمال المحددة والتدابير الفعالة للقضاء على عناصر التوتر التي لا تهدد السلام في تلك المنطقة فحسب وانما تهدد السلام في العالم أجمع .

ان مسألة فلسطين وهي جوهر النزاع في الشرق الأوسط ، قد أصبحت أكثر إلحاحاً نتيجة لتلك التطورات والتوترات في تلك المنطقة . ان حقيقة أن مجلس الأمن قد تناول جميع الجوانب المختلفة لنزاع الشرق الأوسط خلال هذا العام وكذلك انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة في تموز/

يوليه ١٩٨٠ ، انما يدلان على الحاجة الى بذل مزيد من الجهود للتوصل الى حل شامل وعادل و دائم لنزاع الشرق الأوسط .

ان القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) للجمعية العامة والقرار ES-7/2 الذي أقرته في دورتها الاستثنائية الطارئة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ - مثل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبصفة خاصة القرارات ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) - لم يتم تنفيذهما بعد . ان تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/35/618 بتاريخ ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ ، انما يعكس تماما - في هذا السياق - مدى جرأة اسرائيل باستمرارها في رفض الاعتراف بالعناصر الأساسية لسلام شامل وعادل و دائم في الشرق الأوسط .

اننا نعتقد أن الوقت قد حان للمجتمع الدولي لكي يتحمل مسؤوليته بشأن هذه المسألة الهامة والخطيرة التي تتعلق بمصير الملايين من الناس ، . حيث تركز اهتمام الأمم المتحدة لأكثر من ثلاثين عاما بشأن ذلك الشعب . ان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، قد أوصت ببرنامج لتنفيذ تلك الحقوق وقد تم اعتماده من قبل الجمعية العامة منذ ١٩٧٦ خلال دوراتها الأربع المتتالية الأخيرة وكذلك خلال الدورة الاستثنائية الطارئة ، ورغم ذلك فان تنفيذ هذا البرنامج حتى هذا اليوم قد واجهته صعوبات متعددة في مجلس الأمن أولا في ١٩٧٦ ، وبعد ذلك في حزيران /يونيه وتموز/يوليه وآب/اغسطس ١٩٧٩ وأخيرا في نيسان /ابريل ١٩٨٠ . ان وفد بلادى يشعر بأن مسألة فلسطين وهي تحظى بالأولوية القصوى على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة - وهي مسألة تأتي في قلب نزاع الشرق الأوسط ومسألة تتضمن ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في اقامة دولة له - لا ينبغي لنا أن نسمح لها بأن تستغرق مثل ذلك الوقت الطويل لكي يتم حلها .

ان مسألة فلسطين رغم التطورات الهامة العديدة التي تم تحقيقها نحو الاعتراف الدولي بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، مازالت مصدرا للمعاناة والأخطاء . والسبب في أن هذه المسألة لم تحل حتى الآن ، هو أنه لم يتم اتخاذها في اطارها الحقيقي . ولوقت طويل ، فان الشعب الفلسطيني قد تحدثنا عنه كشعب لا كيان له ولا قضية له . وبعد ذلك ، فان مسألة فلسطين قد نظر اليها في اطار مشكلة اللاجئين . ان قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)

مازالا يتحدثان عن الفلسطينيين كلاجئين بدلا من أن يتحدثا عن كيان سياسي . ومع ذلك ، وبعد عدة سنوات فان البعد السياسي الأساسي لمشكلة فلسطين ، قد تم الاعتراف به وتم تحديده في عدد من القرارات المختلفة للجمعية العامة .

ان قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (٥ - ٢٩) له أهمية تاريخية في هذا الصدد . ان هذا القرار ان يؤكد الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني وحقه في العودة ، انما يؤكد في نفس الوقت أن الشعب الفلسطيني هو أحد الأطراف الأساسية المعنية مباشرة باقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط .

ان الجمعية العامة قد تناولت أخيرا وباستفاضة تلك المسألة ، وفي القرار ٣٣٧٥ (٥ - ٣٠) قررت أن تدعو منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني للمشاركة في جميع الجهود الدولية المتصلة بمسألة الشرق الأوسط على قدم المساواة مع الأطراف المعنية الأخرى ان الفالبية الساحقة للمجتمع الدولي قد أيدت جميع تلك القرارات ، وان تركيا هي من بين تلك الدول التي أيدتها والتي تعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن التوصل الى حل ذي مغزى أو اجراء مفاوضات ذات معنى بشأن مسألة فلسطين ، دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وبغية ترجمة أحكام هذه القرارات الى أعمال ولكي يتم وضع برامج لتنفيذ الحقوق الفلسطينية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، فان الجمعية العامة قد شكلت لجنة معنية بالحقوق الفلسطينية . وكما سبق أن ذكرت فان تركيا يسعد بها أن تكون أحد أعضاء هذه اللجنة وأن تسهم بجهدها من أجل تحقيق الأمانى المشروعة للشعب الفلسطيني . ورغم الصعوبات التي واجهتنا لتنفيذ توصيات هذه اللجنة ، فاننا نعتقد أنه قد نتج عنها تأثير هام للفت الانتباه بشأن الاعتراف الأشمل بالكيان الفلسطيني وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل لهذا الكيان ، وضرورة ايجاد الحل العادل لمسألة فلسطين . كذلك فلقد كان مصدر ارتياح كبير لو قد بلادى أن نشهد وخاصة خلال العامين الماضيين ، وعيا متزايدا واعترافا أكبر بالقضية العادلة للشعب الفلسطيني وأهدافه ، وذلك في اطار الدوائر الغربية .

وأود في هذا السياق أن ألاحظ بعزيم من الارتياح ، اعلان رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي الصادر في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، بشأن نزاع الشرق الأوسط ، والاتصالات التي تم القيام بها في اطار جهود هذا الاتحاد لمتابعة هذا الاعلان . ان هذا الاعلان يعد خطوة في الاتجاه الصحيح . وفي هذا السياق ، فاننا نود أن نشير الى أنه عندما تدرك اسرائيل أيضا البعد الحقيقي للمسألة الفلسطينية وتتضمن الى الاجماع الدولي الذي تشكل بالفعل بشأن ادراك الحقوق الوطنية الفلسطينية ، عندئذ سنكون أقرب الى حل هذه المشكلة برمتها أكثر من أى وقت مضى .

وبعد أن تناولت آراء حكومة بلادى بالتفصيل بشأن ادراك وتحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، فانني أود أن أتناول في ايجاز المتطلبات الأساسية الأخرى لتحقيق سلام شامل ودائم وعادل في الشرق الأوسط . اننا نعتقد أنه ينبغي على اسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس التي احتلت عام ١٩٦٧ . وفي هذا الصدد وكما فعلنا في مجلس الأمن في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٠ خلال مناقشة مسألة القدس ، فاننا ندين تلك التدابير التي تتخذها اسرائيل عن عمد في الأراضي المحتلة بانشاء مستعمرات جديدة وتوسيع المستعمرات الموجودة بالفعل ، ومصادرة الأراضي وتدمير المنازل ، وطرد السكان بما في ذلك كبار الموظفين الفلسطينيين المنتخبين . وخلال هذا العام للأسف الشديد ، فلقـد أصدر البرلمان الاسرائيلي قرارا بضم القدس الشرقية ، وأعلن أن القدس عاصمة أبدية لاسرائيل .

وقد علمنا أن بعض أعضاء الكنيست ينظرون ويتدارسون مشروع قرار خاص بضم مرتفعات الجولان ، وان عمدتي الخليل وحلحول بالأراضي العربية المحتلة والقاضي الشرعي للخليل ، قد طردوا في أيار/مايو الماضي ، كما أن هذين العمدين تم اعتقالهما من قبل السلطات الاسرائيلية . ان هذه التدابير التي تتخذها اسرائيل قد أدت الى تصعيد حدة التوتر الموجود بالفعل في المنطقة ، وأثارت الكثير من رد فعل الرأي العام العالمي . اننا نعتبر أن هذه الأعمال التي تتم من قبل اسرائيل ، لا تعد فقط عقبة أساسية أمام الجهود الرامية الى قيام سلام دائم وعادل في المنطقة وانما تتناقض أيضا مع عملية السلام التي تشترك فيها اسرائيل ، وتعد انتهاكا صارخا لجميع قرارات الأمم المتحدة ولمبادئ ميثاقها وفي واقع الأمر ، فان الحكومة التركية كما سبق أن أعلنت ترفض هذا الوضع الخاص بالقدس ، كما ترفض أي اتفاق أو اعتراف " بالقانون الأساسي " لاسرائيل الذي يعدل الوضع القانوني لمدينة القدس المقدسة . ونعتقد أنه ينبغي الرجوع في هذه التدابير . وفي مواجهة رفض اسرائيل الانصياع الى قرار مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) ، فقد أغلقنا قنصليتنا العامة في القدس وخفضنا من مستوى التمثيل الدبلوماسي ، وبالإضافة الى ذلك ، فاننا نرحب بقرار تلك البلدان التي نقلت سفاراتها الدبلوماسية من القدس تمشيا مع أحكام هذا القرار .

وأخيرا وليس آخرا فاننا نعتقد أن استقلال وسيادة وأمن الحدود المعترف بها لجميع الدول في المنطقة ، ينبغي حمايتها . وان تركيا لترحب وستستمر في الترحيب وفي تدعيم أية مبادرة للسلام تتمشى مع المبادئ المشار اليها سلفا .

وبهذا الفهم ، أود أن أقدم دعم وفد بلادى مرة أخرى لتوصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ونحن نؤكد من جديد خالص أملنا ورغبتنا التي أعربنا عنها عدة مرات من فوق هذا المنبر ، في ايجاد الظروف التي تهيئ جوا جيدا للتفاهم المشترك والتسامح والثقة واطارا أوسع وتناولا عمليا أكثر واقعية لاقامة سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط .

وقبل أن أختم كلمتي ، فانني أجد أنه واجب محبب الي أن أعرب عن عميق تقدير وفد بلادى للسفير " كان " من السنغال رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وللسفير " فوسي " من مالطة مقرر هذه اللجنة ، وكذلك لأعضاء الأمانة على العمل الممتاز الذي قاموا به وفاء لمسؤولياتهم .

السيد العيني (اليمن) : ان مشكلة الشرق الأوسط هي في الحقيقة مشكلة فلسطين ،
 أو قضية الشعب الفلسطيني . وقد بدأت على هذا الشكل كما نعرف جميعا إثر الحرب العالمية الثانية
 مباشرة ، عندما اختارت الدول الكبرى أن تمنح الصهيونية العالمية وطنا تقيم عليه دولتها العدوانية
 العنصرية التوسعية . فعلى حين استعادت البلدان التي كانت خاضعة للانتداب أو الوصاية أو
 الاحتلال استقلالها ، وتسلم المواطنون أوضاعهم الجديدة ورتبوها على النحو الذي يرضيهم وبمشاركتهم
 جميعا ، حدث في فلسطين شيء آخر ، بريطانيا ، الدولة المحتلة ، سلمت دور الحكومة وشركات الجيش
 ومراكز الشرطة ، وكل شيء للقوات الصهيونية . والأمم المتحدة - بضغط من الولايات المتحدة أصدرت
 قرار التقسيم ، تقسيم فلسطين بين العرب واليهود .
 وحتى هذا القرار الظالم ، لم يكن منصفا ولا عادلا بل ولا جادا ، ولم يستطع العرب أن
 يفعلوا شيئا ، فقد تعرضوا في فلسطين للمذابح الهمجية من قوات حاكمة منظمة تلقت الدعم والسلاح
 والمال والرجال من كل مكان . ولم يكن أمام الكثير منهم وخاصة النساء والشيوخ والأطفال الا أن يرحلوا ،
 وأن ينصبوا خيامهم على جوانب فلسطين ، انتظارا ليوم العودة الذي ظنوه قريبا .

والعرب من أجل فلسطين لم يستطعوا هم أيضا ان يفعلوا شيئا فقد كانوا تحت الاحتلال الأجنبي ، وبعضهم بدأوا يستعيدون استقلالهم ، ولكنهم بدون جيوش مسلحة ومنظمة ، بقيادةات بعض هذه الجيوش كانت أجنبية .

وقامت اسرائيل ، بهذه الصورة ، وخلقت مأساة العصر ، مأساة شعب فلسطين . وأصبح الشرق الأوسط في محنة ، يعاني منها العالم ، اليوم ، وسيباني الكثير ما لم تتمكن الأمم المتحدة من ايجاد حل عادل ومقبول .

عالم ما بعد الحرب ، تغير تماما اليوم . ولكن عتاة الصهيونية ومؤيديهم في بعض البلدان لم يسلموا بعد ولم يعترفوا بهذه التغييرات .

الأمم المتحدة التي كانت عضويتها مقصورة على ستة وخمسين دولة قد انضمت اليها اليوم نحو مائة دولة كانت تعاني الظلم والاحتلال والقهر . واذ كانت الأمم المتحدة قد اصدت قرارات التقسيم المجحف حينذاك فانها في السنوات الاخيرة قد اصدت مئات القرارات لانصاف شعب فلسطين . وأصبحت اسرائيل معزولة منبودة لتحديها وتجاهلها لقرارات هذه المنظمة .

الولايات المتحدة ، لم تعد سيدة الموقف في شؤون العالم ولا بد أن تجد نفسها مضطرة لتحرر من قبضة القوى الصهيونية التي تهيمن على سياستها الخارجية ، وخاصة في موضوع الشرق الأوسط .

اروبا الغربية ، التي كانت مسابرة للصهيونية بدأت تعيد النظر في مواقفها .

الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية التي اصبحت قوة لا يستهان بها في عالم اليوم ، هي اليوم مع حق الشعب الفلسطيني ، وضد التعنت الصهيوني والتحدى .

دول عدم الانحياز ، ودول المؤتمر الاسلامي ، والرأي العام العالمي كله ضد الفطرسة الصهيونية ومع الحق العادل للشعب الفلسطيني .

الدول العربية ، استعادت كلها استقلالها وتطورت نظمها وتسليحت جيوشها وتحسنت أوضاعها المالية ، وستتغلب حتما على كل سلبياتها . وأهم من هذا كله ، الشعب العربي الفلسطيني لم يعد مجموعة من اللاجئين الذين لا حول لهم ولا طول ، ولكنه اليوم ، قوة منظمة واعية مدركة لحقها ، تقوده منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، وأغلب دول العالم والتي تعتبرها الأمة العربية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

هل يجادل أحد أن كل شيء قد تغير ، وأن التغييرات كلها قد كانت في جانب العدل والعدل ؟ في جانب حق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه ، والعودة إليها وإنشاء دولته المستقلة ، وفي الحفاظ على عاصمته الخالدة ، القدس الشريف .

هل يجادل أحد أن القوى الصهيونية تعيش في عالم غريب بعيد عن عالمنا المعاصر وأن تجاهلها لقرارات الأمم المتحدة ، وبناءها للمستوطنات ، واستيلاءها على القدس الشريف واحتلالها لأراضي بعض الدول العربية ، وهجماتها على جنوب لبنان ، خلافا لكل الاعراف والدول وقرارات المنظمات الدولية ، أجل ، هل يجادل أحد أن كل هذه الأعمال هموس وجنون وفطرس ستنتهي كما انتهت قبلها فطرسه النازية والفاشية ، وستضمحل كما اضمحلت الامبراطوريات التي قامت على القوة والغصب ، والتي كانت تظن أن الشمس لن تضيئ عنها أبدا ؟

لم تكن بحاجة الى الاشارة من جديد الى اتفاقيات كامب ديفيد التي ترفضها الجمهورية العربية اليمنية ، كما ترفضها الأمة العربية كلها ، لأننا نأمل أن تعيد الادارة الأمريكية الجديد النظر في موقف الولايات المتحدة في مشكلة الشرق الأوسط من الأساس ، خدمة للاستقرار في المنطقة وللامن والسلام في العالم كله .

ان الجمهورية العربية اليمنية تتضامن مع منظمة التحرير الفلسطينية التي تقود نضال الشعب العربي الفلسطيني ، ونثق في العودة وفي الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني ، وليسر هذا اليوم ببعيد .

السيد دروشيويس (قبرس) (الكلمة بالانكليزية) : أود أولا ان اعرب عن عميق امتناني وشكري للسيد كان رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . والسيد غوسي مقرر اللجنة على العمل الرائع الذي قاما به ولاسهامهما في القضية العادلة لشعب فلسطين . ان تفاني اللجنة التي تزدهر قبرص بأن تكون أحد أعضائها ان يشجع جميع الشعوب ، التي تناضل من أجل الحرية وكرامة الانسان ، والحقوق الاساسية للمضطهدين سواء في فلسطين أو في أي مكان آخر .

ان تاريخ الشعب الفلسطيني معروف لنا جميعا ، ولا أنوى هنا ان أخوض فيه بالتفصيل . ولكن ما ينبغي أن نكرره هو أنه تاريخ للنضال العادل لشعب للعودة الى وطنه والحفاظ على شخصيته القومية ووجوده كأمة .

بالإضافة الى قربها الجغرافي الشديد ، فان الشرق الأوسط وقبرص يواجهان مشاكل تتضمن نقاطا كثيرة مشتركة . ان حكومة وشعب قبرص قد أيدا بكل جوارحهما شعب فلسطين ، ووفقا الى جانبه كما أنهما أيدا دوما ، وادفعا عن نضاله العادل . ان موقف حكومة بلادي بشأن فلسطين معروف ، وقد ذكرناه مرارا وتكرارا أمام هذه الجمعية الموقرة وفي محافل أخرى . ان موقفنا ينطلق من المبادئ الآتية ، التي تعكس الى حد كبير توصيات لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والتي أيدتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، ثم أيدتها من جديد في دوراتها التالية .

أولا ، نعتقد اعتقادا راسخا بأن قضية فلسطين تشكل لب مشكلة الشرق الأوسط برمتها ، ولا يمكن أن يكون هناك حل شامل وعادل وسلم في الشرق الأوسط دون أن يأخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة لشعب فلسطين .

ثانيا ، ما من حل للأزمة يمكن أن يكون صالحا ودائما دون أن يعترف بالحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة وحق جميع اللاجئين والنازحين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم . ان حق اللاجئين وتطلعه الى العودة لديار أسلافه ، له معنى عميق بالنسبة لنا ، ونحن نعتبر أن الوقت لا يمكن أن يؤثر عليه أو يقلل من قيمته .

ثالثا ، اننا ندرك أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين . ان الاسهام الفعال على قدم المساواة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى أساس قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) هو أمر لا غنى عنه بالنسبة لكافة الجهود والمداولات والمؤتمرات بشأن الشرق الأوسط ، ولا يمكن أن يناقش مستقبل ومصير أمة في غيابها .

رابعا ، ينبغي أن نضع حدا لأعمال العدوان ، وينبغي كذلك الاعتراف بسيادة ووحدة الأراضي ، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، وان تكون موضع احترام ، وكذلك حق جميع الدول في العيش في سلام في حدود معترف بها وآمنة .

أما المبدأ الخامس الذي تتمسك به قبرص تمسكا شديدا ، والذي ورد في الميثاق ، فهو المبدأ الأساسي القاضي بعدم جواز وعدم شرعية الحصول على الأراضي بالقوة سواء في فلسطين أو في أي مكان آخر . ومن ثم فاننا لا يمكن أن نتهاون بشأن سياسة فرض الأمر الواقع ، وأهمها التمييز

الذي حدث في وضع القدس . وعلاوة على ذلك ، فان سياسة الضم لا تزال تسير دون هوادة وكذلك السياسة المستمرة للاستعمار عن طريق اقامة مستوطنات جديدة تهدف الى تغيير الوضع القانوني للأراضي المحتلة ، وتغيير طابعها الديموغرافي . ان هذه السياسة التي تنتهجها اسرائيل هي تحد مباشر للمنظمة وميثاقها . انها تنتهك بشكل خطير القانون الدولي ، كما انها تعتبر خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وتتجاهل قرارات الأمم المتحدة العديدة ذات الصلة . ان السلطات الاسرائيلية عليها أن تكف عن ممارستها وأن تنسحب على وجه السرعة دون شروط مسن جميع الاراضي العربية التي احتلتها منذ حرب ١٩٦٧ .

وبالاضافة الى ذلك وأخيراً ، فان على اسرائيل أن تعترف بحق شعب فلسطين في دولته . فمن المستحيل أن يكون هناك حل سليم وعادل دون اقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة . ان وفد بلادى كان من بين أولئك الذين اشتركوا في طلب عقد الدورة الطارئة التي طلبها رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ان وفد بلادى كذلك قد شارك في تبني القرار ES-7/2 بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ والذي اعتمد بأغلبية ساحقة خلال الدورة الاستثنائية السابعة الطارئة للجمعية العامة . ان هذا القرار يتضمن كافة العناصر والأحكام ، التي اذا ما نفذت يمكن أن تفضي الى حل دائم للمشكلة . ان قرارات الأمم المتحدة العديدة قد أكدت بالفعل أن تحقيق وتنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا تزال هي الحل العادل لقضية فلسطين . ان الأغلبية الكبيرة من دول الأمم المتحدة قد قبلت الآن الاطار العام والصحيح لهذه المشكلة ، وقد أيدت مرارا وتكرارا قرارات الأمم المتحدة والتوصيات الشاملة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ومما يؤسف له ، انه رغم جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، فانه لم يتم حتى الآن أى تقدم على الاطلاق . ان الموعد النهائي الذي حدده القرار ES-7/2 لا نسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة قد انتهى منذ أيام قليلة مضت دون التوصل الى أية نتائج . لقد آن الأوان كي تضطلع الأمم المتحدة بمسؤولياتها الأساسية وهي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وأن تثبت فعاليتها بالعمل على تنفيذ قراراتها . ان مجلس الأمن ينبغي عليه أن ينعقد في حالة عدم ادعان اسرائيل لبيحث الموقف وليعتمد تدابير فعالة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

لقد تذرع المجتمع الدولي بالصبر بما فيه الكفاية . ان الدولة المحتلة ينبغي أن تدرك أن المنطقة المحتلة هي أرض أجنبية تم الحصول عليها بالقوة دون وجه حق ، وانها لا بد من أن تدعن للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، وأن تعيد الأراضي الى أصحابها الأصليين . ان ما هو صحيح هو أن الحالة التي ندرسها الآن هي حالة انتهاك خليلر للمبادئ والمبادئ الأساسية الواردة في ميثاقنا التي ينبغي أن تحكم سلوك الدول في جميع الأوقات . ان قضية فلسطين تمثل واحدة من أخطر المشاكل الدولية ، وتهدد السلم والأمن الدوليين في العالم بأكمله . وعلى الأمم المتحدة مسؤولية كبيرة وخطيرة وهي أن تحاول جاهدة من أجل التوصل الى حل دائم وعادل .

السيد سويندو (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : كما هو معلوم تماما فـان قضية فلسطين تنظر فيها منظمنا منذ عام ١٩٤٧ حينما اعتمدت الجمعية العامة قرارا يقضي بتقسيم فلسطين الى دولتين : عربية ويهودية ، مع وضع مدينة القدس تحت الرعاية الدولية . ولكن هذا القرار لم يطبق الا بصورة جزئية حتى اليوم . فاسرائيل تم انشاؤها في الوقت الذي لم تخرج فيه الدولة الفلسطينية الى حيز الوجود ، ووقعت مدينة القدس تحت الاحتلال الاسرائيلي نتيجة لحروب ثلاث متوالية في ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ . ويجب أن نذكر أنه خلال هذه الفترة ، فان قضية فلسطين وهي العنصر الأساسي للصراع في الشرق الأوسط ، قد حجبها قضية النزاع العربي الاسرائيلي برمتها . لقد كانت أزمة الشرق الأوسط تعتبر في الأساس نزاعا بين اسرائيل والدول العربية ، وان أساسه يكمن في رفض هذه المجموعة من الدول الاعتراف بوجود اسرائيل . لقد وصل الوضع الآن الى حد انكار نفس وجود الشعب الفلسطيني ككيان وطني .

ولحسن الحظ ، فان هذا الوضع قد اتخذ منعطفًا ايجابيا عندما برزت على مسرح الأحداث الدولي أمم كانت مستعمرة ، وعانت من نفس الظلم الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني ، وبالتالي كانت مدركة أكثر من غيرها لآلام هذا الشعب . ومن ثم ، فان الأمم المتحدة قد بدأت منذ أوائل السبعينات في اعطاء قضية فلسطين اهتماما متصاعدا واضعة اياها في أبعادها السياسية والانسانية ، وحددت بكل وضوح حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقها في تقرير المصير والسيادة الوطنية والعودة الى دياره التي طرد منها .

وفي السنوات التي تلت ذلك ، اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن العديد من القرارات الهامة ، التي وسعت الأبعاد السياسية لقضية فلسطين . لقد اعترفت هذه القرارات بأن قضية فلسطين هي قلب مشكلة الشرق الأوسط وأنه لا يمكن أن يسود سلام في المنطقة ما لم يكن قائما على الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من الأراضي المحتلة ، واسترجاع الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير المصير وانشاء دولة مستقلة .

بالإضافة الى ذلك ، تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، واعتبرت مشاركتها حيوية في أى مفاوضات لحل النزاع .

ان تطبيق هذه القرارات ، كما هو معروف ، يمكن أن يحل المشكلة التي نواجهها منذ أكثر من ثلاثة عقود . ولسوء الحظ فان هذه القرارات لم تظل غير مطبقة فقط ، ولكن اسرائيل بانتهاكها الصارخ لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة قد خلقت عراقيل في سبيل اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة . لقد قدمت الأحداث الأخيرة دليلا كبيرا على التعتن والتوسع الاسرائيلي . ان الانكار المستمر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني باقامة مستوطنات جديدة ، وعن طريق سياسة القمع الرامية الى تكريس الاحتلال ، وعن طريق تنفيذ تدابير اقتصادية وتشريعية مالىسة بهدف اجبار العرب الفلسطينيين على الرحيل عن وطنهم ، ورفض الانسحاب من الأراضي المحتلة بطريقة غير مشروعة منذ عام ١٩٦٧ ، كل هذا دليل واضح على سياسة اسرائيل . فضلا عن ذلك ، فان العضايقات المستمرة لسكان الأراضي المحتلة ، وطرد الرسميين المنتخبين ، واطلاق الرصاص مؤخرا على الطلبة لمجرد أنهم تظاهروا ضد اغلاق الجامعة بسبب احتفالها باسبوع فلسطين ، لم يفت المجتمع الدولي ملاحظتها . وأخيرا ، فان ضم اسرائيل للقدس كعاصمة أبدية وموحدة لها سوف يزيد التوتر حدة ويزيد من تعقيد ذلك الوضع الخطير .

ومع ذلك فان رد المجتمع الدولي على هذه التحديات قد وفر بعض الأسس للشقة . ومن الأمور ذات الدلالة أن مجلس الأمن ، رغم تعجيزه عن طريق استعمال حق النقض ، قد اهتم بهذه القضية خلال جزء أكبر من هذه السنة كما تبين ذلك من ابطاله لاعلان اسرائيل القدس عاصمة لها . ان اعتماده للقرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي صادق بموجبه على تقرير بعثته التي شكلت بمقتضى قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) والتي أوصت ، ضمن أمور أخرى ، بأن يعتمد المجلس اجراءات فصالة

لانتهاء الاحتلال ، ومطالبتها بالسماح بعودة عمدة حلحول وعمدة الخليل المنتخبين الى مدبنتيهما للقيام بوظائفهما ، وكذلك مطالبتها البلدان التي لها سفارات في القدس بأن تسحبها من هناك واستجابة هذه البلدان بطريقة ايجابية لذلك كل هذه التطورات يعتبرها وفد بلادى مشجعة .

وأكثر من هذا ، فان دليلا آخر على عزم منظمنا قد تمثل في عقد الدورة السابعة الاستثنائية الـ ١٠٠٠ . ان مشاركة عدد من وزراء الخارجية في هذه الدورة ، وحقيقة أن الغالبية الكبرى ممن شاركوا في المناقشة قد أعربوا عن تأييدهم الواضح للقضية الفلسطينية ، يعد من الأمور التي توضح الأهمية العاجلة لحل النزاع . والحقيقة التي كان لها مدلول خاص هي أن بعض الأعضاء الذين كانوا يصوتون في الماضي ضد أي قرار يؤكد حقوق الفلسطينيين قد عدلوا من موقفهم بشأن هذه القضية حتى ولو ذهب هذا القرار الى أبعد من القرارات السابقة حيث طلب من مجلس الأمن أن ينظر في اعتماد تدابير طبقا للفصل السابع من الميثاق . ان مثل هذا التغيير ، وبصفة خاصة من جانب الدول الأوروبية التسع باعترافها بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني بما فيها حقها في وطنه ، يعتبر قبولا للحقائق التي تحيط بقضية فلسطين ونتائجها التي لا مفر منها .

ومع ذلك ، فانه لأمر مؤسف أنه رغم هذه التطورات الهامة ، فان الوصول الى حقوق الشعب الفلسطيني مازال بعيدا . من الواضح أن اسرائيل فقط هي التي مازالت تنكر شرعية حقوق الشعب الفلسطيني . لقد أكدت الدورة السابعة الاستثنائية الطارئة عزلة هذا البلد عن الاتجاه السائد للرأي العام العالمي . ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد بين بوضوح صعوبة موقف اسرائيل المتشدد تجاه الرأي العام الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . لذلك ، فان استنتاجنا واضح ، وهو أن اسرائيل لم تظهر النية في المساعدة على احراز تقدم في طريق تسوية سلمية ، وأن زعمها بأنها أمة محبة للسلام ، مكرسة ليجاد حل شامل لنزاع الشرق الأوسط لا يمكن قبوله .

وبصرف النظر عن ذلك ، فان وفدى يرغب في أن يعيد التأكيد على يقينه الراسخ بأن للأمم المتحدة دور حاسم تلعبه في تسوية قضية فلسطين . ويجب أن تواصل تأييدها القوى لاعادة حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف . ان ثلاثين عاما من العنف والتوتر قد أظهرت أن حل مشكلة فلسطين لا يمكن تحقيقه الا عن طريق التفاوض بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، المشمل

الشرعي للفلسطينيين . وكما أكد وفد في الماضي ، فان من واجبنا أن نتخذ التدابير الضرورية والفعالة طبقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق لحل قضية فلسطين .

السيد سامارانايك (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : ان رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، عند تقديم تقرير هذه اللجنة ، أشجـار الى برنامجها الاعلامي لاحاطة الرأي العام العالمي بالطبيعة الحقيقية لقضية فلسطين . وكجزء من هذا البرنامج ، نظمت اللجنة عددا من الحلقات الدراسية والمحاضرات والمناقشات المتعلقة بمشكلة حقوق الفلسطينيين . ويسعد وفد أن يلاحظ أن احدى الحلقات الدراسية المزمع عقدها في العام المقبل سوف تكون في سرى لانكا . وسوف تكون هذه فرصة مفيدة لشعوب المنطقة الآسيوية ، لاسيما شعب سرى لانكا ، للتعرف على قضية فلسطين . واني على ثقة من أن ذلك سوف يؤدي الى تعزيز تضامن وتأييد شعوب آسيا للقضية الفلسطينية .

منذ بضعة أيام كان لوفد سرى لانكا شرف تقديم تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان بالنسبة لسكان الأراضي المحتلة ، وذلك في اجتماع للجنة السياسية الخاصة . ان هذا التقرير حافل بحالات الانتهاك السافر لحقوق الانسان وعدم احترام الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي . ومن بين النتائج المستخلصة في هذا التقرير : أولا - أن الوضع السائد في الأراضي المحتلة ينطوي على تهديد خطير للأمن . ثانيا - أن الاحتلال العسكري هو السبب الاساسي لانتهاك حقوق الانسان في الأراضي المحتلة . ثالثا - أن جهدا منتظما ومستعرا يبذل من أجل تغيير وضع الأراضي المحتلة عملا بسياسة " الوطن " التي تمارسها الحكومة الاسرائيلية .

لقد أيد هذا المحفل تقارير اللجنة الخاصة عاما بعد عام ، ولكن قوة الاحتلال لا تزال تتحدى الرأي العام العالمي وتتفد نفس السياسات القديمة . ان المجتمع الدولي لا يمكنه أن يظل غير مبال ازاء هذا الوضع ، بينما تعتبر قضية فلسطين لب مشكلة الشرق الأوسط ، ويتوقف عليها مستقبل السلم العالمي . لقد أعلن رئيس جمهورية سرى لانكا في رسالة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ما يلي :

" ان المجتمع الدولي يجب أن يواصل بعزم جهوده لتحقيق تسوية عادلة ودائمة لهذه القضية من جميع نواحيها . ان عدم تحقيق ذلك سوف تكون له آثار وخيمة ليس فقط بالنسبة للسلم والاستقرار في المنطقة ولكن بالنسبة للسلم والاستقرار في العالم أجمع "

(A/C.183/PV.61, p. 45)

وغتاما ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد أنه واجب ملح وضروري على المجتمع الدولي أن يتخذ اجراءات فورية لاعادة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني حتى يتمكن من العودة الى دياره وممارسة حقه في تقرير المصير . وانا فشل المجتمع الدولي في هذا الواجب ، فان النتيجة الحتمية هي تزايد التوترات مما يخل بالاستقرار وينطوي على خطر بالنسبة الى السلم العالمي .

السيد شميراني (ايران) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة تناقش مرة

أخرى قضية فلسطين . والواقع أن الأمم المتحدة قد تناولت هذه القضية منذ قيامها بينما ، في الوقت ذاته ، فان قضية فلسطين قد زادت في حدتها وتعقيدها . ان اسرائيل قد اختارت أن تتجاهل الحقوق الطبيعية غير القابلة للتصرف للفلسطينيين في أن تكون لهم حياة كريمة وآمنة وذات سيادة في ديارهم ، كما أن قضية فلسطين لا تزال قائمة دون وجود حل شامل يلوح في الأفق .

ان اسرائيل تلقى تشجيعا للاصرار على سياساتها العدوانية والتوسعية ضد الفلسطينيين عن طريق محاولات الغرب تبرير سلوك اسرائيل على أساس أن كل شيء على مايرام على الجبهة فسي اسرائيل لمجرد أن هذا البلد يحكم على نحو " ديمقراطي " .

ومن السخرية أنه لا يوجد هناك تنازع بين ممارسة ما يسمى بالتدابير الديمقراطية بين المواطنين في كيان وطني وبين ارتكاب هذا الكيان لجرائم ضد غير المواطنين الذين شاء لهم الحظ أن يعيشوا داخل حدوده أو تحت احتلاله العسكري . وعليه ، حتى اذا ما قبلنا أن اسرائيل هي دولة ديمقراطية من أجل سكانها اليهود ، فان الحقيقة هي أن الكيان الصهيوني يقوم بارتكاب جرائم مختلفة ضد العرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

ان الفلسطينيين المنفيين يودون العودة الى ديارهم ، وأولئك الذين يعيشون داخل اسرائيل أو تحت الاحتلال العسكري يتطلعون الى الحرية وتقرير المصير والاستقلال . ان أولئك الفلسطينيين جميعا قد اختاروا بالاجماع منظمة التحرير الفلسطينية لكي تمثل قضيتهم المشروعة ولكي

تناضل من أجل تحقيق تطلعاتهم العادلة واقامة دولتهم المستقلة . ومن غير المعقول أن بعض الأشخاص غير الفلسطينيين يصرون على تمثيل تطلعات ومصالح الشعب الفلسطيني ويسمحون لأنفسهم بأن يساوموا نيابة عنهم ومن خلف ظهورهم . ان وضع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، أمر تم الاعتراف به من قبل الأغلبية الساحقة من الأمم في العالم ، وقد آن الأوان للقلة التي لم تعترف بالواقع الفلسطيني أن تعترف بها .

ان العبارات التي تستخدم اليوم بشأن السلم في الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة ، تتمشى مع الرغبة في قمع قضية فلسطين . ان هذا الحل اللانساني الذي خطط له ، يقوم الشعب الفلسطيني الآن بمقاومته . وينبغي ألا تكون هناك أية دهشة من أن " السلم " كما تحدده على هذا النحو لن يجد من يساهم فيه طواعية من الفلسطينيين .

ويموجب أحكام اتفاقيات كامب ديفيد ، فان اسرائيل لها الحق في أن تكافح " التخريب " السياسي الذي يهدف ، اذا كان يهدف الى أي شيء ، الى دعم احتمال قيام دولة فلسطينية . وما من شك في أن الاتجاهات الاسرائيلية أو الامريكية ، لا تسمح للفلسطينيين بأى أمل في " الحكم الذاتي " ولن يكون أكثر من سيطرة عسكرية مستمرة . وقد وصف أحد الفلسطينيين المرموقين هذا الوضع فقال :

" ان جزءا من الشعب الفلسطيني قد وعد بجزء من حقوقه في جزء من وطنه ، وان هذا الوعد سوف ينفذ بعد سنوات عدة عن طريق عملية تسير خطوة خطوة تمارس فيها اسرائيل حق النقض بصورة حاسمة بشأن أى اتفاق " .

ومن الواضح أن الولايات المتحدة لا تهتم حتى الآن بالسلم في الشرق الأوسط . ان صناعات السياسة الأمريكية يسعون الى تحقيق شيء ، في حالة عدم وجود حرب ، وليس هو السلم على الاطلاق ان الحصول على البترول ومكافحة التيارات الشعبية الوطنية ، هما من الضروريات الأساسية لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

ان جهاز الدعاية المجرد من الصفات الانسانية للصهيونية وأمبريالية الولايات المتحدة ، لا يمكن أن يعوقا النضال الشجاع للفلسطينيين وجهود أولئك الذين يؤيدونهم في العالم أجمع وذلك لمجرد حقهم في ادعاءاتهم ضد اسرائيل .

ان اعتماد القرارات في هذه الجمعية لن يحل هذه المشكلة ؛ ولن يجعل الرسميــــــــــــن
الاسرائيليين يعبرون عن خزيهم أو أسفهم تجاه سياساتهم القائمة على العدوان والتوسع والضمــــــــــــم،
وسوف يوضح فقط أن الرجال والنساء ذوى النية الحسنة في العالم أجمع والمجتمع الدولي لا يزالون
يشعرون بالازدراء تجاه الجرائم التي ارتكبت ضد أربعة ملايين شخص لمجرد أنهم ليسوا يهودا .
ان جمهورية ايران الاسلامية مقتنعة بأن هناك أسبابا تاريخية وأخلاقية تكفي لقضية فلسطين
لكي تهزم بصفة نهائية جميع المحاولات التي ترمي الى عزلها والى سوء تمثيلها وسوف نواصل تأييدنا
الحازم للنضال العادل لمنظمة التحرير الفلسطينية في دعم قضية فلسطين ، بنفس الطريقة الــــــــــــتي
ساعدت بها منظمة التحرير الفلسطينية الشعب الايراني في تحقيق ثورته ضد الاستبداد والخضوع .

السيد ظريف (افغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى ، فان هذه الجمعية تنظر في القضية الهامة التي تتعلق بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في ضوء موقف اسرائيل العدائي المتحدى للأمم المتحدة ، والرأى العام العالمي . وهو موقف يتعارض مع جميع قواعد السلوك الدولي والأخلاقيات . ان قرارات عدة اعتمدت بشأن هذا الموضوع تعكس تأييد ورأى المجتمع الدولي فيما يتعلق بشرعية كفاح الشعب الفلسطيني ، وصحة قضيته العادلة ، ولكن هذه القرارات لازالت دون تنفيذ بسبب السياسة العدوانية والتوسعية لدولة عضو في الأمم المتحدة ، وهي اسرائيل ، وبسبب التأييد المطلق والمعونة المالية والعسكرية الضخمة التي تتلقاها من الولايات المتحدة الامبريالية وكذلك الدوائر والقوى الرجعية الداعية الى الحرب .

وبالرغم من رأى المجتمع الدولي القاطع بأن قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، وأن ما من حل لهذه المشكلة يمكن التفكير فيه الا اذا استعاد شعب فلسطين حقوقه غير القابلة للتصرف ، الا انه قد تم ابرام صفقات منفردة وتم تفاهم مبني على التواطؤ مع الاغفال التام لحقوق ومصالح الشعب الفلسطيني .

ان هذه المحاولات التي اتخذت شكل اتفاقات كامب ديفيد ، والصفقة المصرية - الاسرائيلية المنفصلة التي تبنتها الولايات المتحدة ، لم تعقد فحسب من امكانيات التسوية العادلة لمشكلة الشرق الأوسط على أساس استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة ، بل انها زادت من تدهور الوضع في الشرق الأوسط ، وهو وضع مشحون بالخطر الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين .

ان محاولات متبني اتفاقات كامب ديفيد والصفقة المصرية الاسرائيلية المنفصلة ، لتحويل القضية العادلة للشعب الفلسطيني المعترف بها دولياً ، وحقوقه الثابتة الى مجرد ما يسمى بالحكم الذاتي الادارى ، هذه المحاولات تعكس خطة خبيثة ترمي الى تصفية حركة الشعب الفلسطيني للتحرر الوطني .

ان هذه الترتيبات مآلها الفشل ، كما انها لن تؤدي الى تسوية شاملة وعادلة لمشكلة الشرق الأوسط ، لأنها تتعارض بصورة خاصة مع مصالح العرب ومصالح الشعب الفلسطيني . ان استمرار سياسة اسرائيل التوسعية والعدوانية في الشرق الأوسط ، واجراءاتها القمعية العنيفة في الأراضي المحتلة لازالت أمراً يثير قلق المجتمع الدولي . ان استمرار انتهاك حقوق

الانسان ، والممارسات اللاإنسانية لاسرائيل في الأراضي المحتلة وفي الضفة الغربية وفي قطاع غزة بهدف قمع حركة المقاومة في الأراضي المحتلة بقوة السلاح ، أمر كان موضع اذانة المجتمع الدولي المرة تلو المرة .

ان انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة الطارئة للجمعية العامة هذا العام بشأن فلسطين لاستعراض تنفيذ القرارات ذات الصلة المعتمدة حول هذا الموضوع ، تعكس الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لاستعادة شعب فلسطين على وجه السرعة لحقوقه الثابتة ، كما تبين الأهمية البالغة لقضية الشعب الفلسطيني العادلة .

وبينما نجد أن توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد بينت بصورة واقعية وواضحة الشروط الضرورية لاستتباب السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط على أساس استعادة شعب فلسطين لحقوقه الثابتة ، الا أن مجلس الأمن لم يتمكن حتى الآن من اتخاذ الاجراءات المناسبة بالنسبة لتنفيذ توصيات هذه اللجنة .

ان الدورة الاستثنائية السابعة الطارئة للجمعية العامة الخاصة بفلسطين قد أيدت هذه التوصيات ، حيث صوّت لصالحها ١١٢ دولة ، ومن الضروري أن نطالب مجلس الأمن مرة أخرى ولكن بدرجة أكبر من القوة والجدية ، بعدم ارجاء اجراءات تتعلق بتنفيذ أحكام الباب السابع من الميثاق لأن اسرائيل قد استمرت في تعنتها ولم تنفذ مطالبة مجلس الأمن لها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في تاريخ أقصاه ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ .

ومن بين أسباب عديدة أخرى اذكر الأسباب التالية التي تبرر ضرورة اتخاذ مثل هذه الاجراءات من قبل مجلس الأمن .

أولا ان اسرائيل قد ضربت مثلا خطيرا ومقلقا في تحديها للميثاق ، ولقرارات منظماتنا ذات الصلة .

ثانيا ، ان استمرار اسرائيل في انكار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وسياساتها العدوانية في الشرق الأوسط قد زادت من خطر اندلاع حرب جديدة في الشرق الأوسط .

ثالثا ، ان اسرائيل قد زادت من سياستها الوحشية والقمعية في الأراضي المحتلة ، وتواصل انتهاكها بصورة منتظمة للحقوق الإنسانية لسكان الأراضي المحتلة .

رابعاً ، ان اسرائيل شرعت في ضم القدس الى أراضيها وأعلنت تلك المدينة المقدسة عاصمة أبدية لها غير قابلة للتقسيم . متجاهلة بذلك الطابع الخاص لهذه المدينة المقدسة بالنسبة الى ٨٠٠ مليون مسلم في العالم وغيرهم ممن يؤمنون بالديانات الأخرى .

خامساً ، ان اسرائيل لازالت تواصل سياسة التوطين في الأراضي العربية المحتلة ، وتطرد سكانها الأصليين بالقوة وتحل محلهم اسرائيليين .

سادساً ، ان اسرائيل باعتدائها المتكررة على جنوب لبنان قد انتهكت سيادة واستقلال ووحدة أراضي هذا البلد ، كما انها بهذه الأعمال التي لا مبرر لها ، قد أضاعت بعداً خطيراً لمشكلة الشرق الأوسط .

اننا نعتقد ان مجلس الأمن الذي مازال يتناول قضية فلسطين والشرق الأوسط ، يجب أن يقوم بتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وأن يتخذ الاجراءات اللازمة بمقتضى الباب السابع من الميثاق . وعن هذا الطريق ، يكون مجلس الأمن قد اضطلع بمسؤولياته فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ان وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية يعتبر أن السلام العادل والدائم يمكن أن يتحقق في الشرق الأوسط فقط بعد الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة ، وتمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق حقوقه الثابتة بما فيها حقه في اقامة دولة مستقلة له تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وفي الختام أود أن أعيد تأكيد تأييد حكومة وشعب بلادي الصارم وتضامنها مع الشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه العادل ضد الاحتلال الصهيوني . ونحن على يقين من أن نضال الشعب الفلسطيني سوف يكلل في النهاية بالنجاح .

السيد ولد حمودي (موريتانيا) (الكلمة بالفرنسية) : أود أولاً أن أهنيء باخلاص

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على التقرير الممتاز الذي قدمته مرة أخرى الى الجمعية العامة بشأن موضوع يتعلق مباشرة بالمسؤولية الكاملة للأمم المتحدة . وأود أن أعرب لأخي وصديقي رئيس اللجنة السفير فاليلو كان أود نيابة عن وفد جمهورية موريتانيا الاسلامية

عن عميق اعجابنا وخالص امتناننا للذكاء والخبرة والموضوعية التي قاد بها هذه المهمة النبيلة والصعبة . ان اعجابنا وامتناننا أيضا موجه الى السيد فيكتور غوسي مقرر اللجنة وأعضائها الآخرين . لقد انقضى ٣٣ عاما ، مضت يوما بيوم منذ التاسع والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، حينما زرعت في أرض فلسطين العربية بذور مأساة ، نادرا ما شهدت الانسانية في تاريخها الفني والطويل من قبل بذورا أكثر منها لإثمارا .

ما من انسان يستطيع أن يفكر أن المصير التعسفي الذي فرض على فلسطين في ذلك اليوم ، قد أثر بصورة دائمة ليس على مجرى الأحداث في المشرق العربي فحسب ، بل أيضا على المجتمع الدولي بأسره .

وبالتأكيد كانت البذرة مشمرة ، وكان المحصول وفيرا . وفيرا أولا وقبل كل شيء ، بسلسلة فريدة من المآسي التي مثلت جحيما لشعب بأسره وخطمة منظمة لآباده .

وفي تصميمها المسعور على تشتيت الشعب الفلسطيني من أجل القضاء عليه تماما ، ولاقتلاع حضارته وتاريخه الممتد بعمق في أرضه ، لم تتورع الصهيونية الدولية عن القيام بأى شيء . فلم تكن هناك وسيلة انسانية ، ولا مبدأ انساني مقدس ، ولا قانون دولي محترم يمكن أن يمنعها من تحقيق هذه الغاية . والدليل على ذلك هذا الارهاب الأعمى ، والعدوان ، وضم أراضي الدول المستقلة ، ومصادرة الأرض والممتلكات من أجل اقامة السموطنات ، وتدمير المعالم التاريخية والمؤسسات الثقافية ، وانتهاك الأماكن الاسلامية والمسيحية المقدسة ، وما الى ذلك .

لا أنتوى أن أستطرد باسمها في سرد القائمة الطويلة من الأعمال الشريرة والتي يحول دون حصرها على وجه التحديد استمرار عدوان اسرائيل في الشرق الأوسط . وانا ما كان المحصول غنيا بالمآسي ، فانه غني أيضا - كما يعرف كل فرد جيدا - بالانتصارات الباهرة للشعب الفلسطيني . ومما لا شك فيه أن أول هذه الانتصارات هو استمرار هذا الشعب في البقاء ، في مواجهة تلك العملية الحقودة والحافلة بالكرهية والخداع والتي تهدف الى ابادته تماما .

وهكذا ، فشلت المحاولات اليائسة لانكار الوجود المادي للشعب الفلسطيني وانكار تراثه الثقافي وتاريخه الطويل وانكار تطلعه الى الحرية أو ببساطة الى الحياة . وقد تمكن الشعب الفلسطيني عن طريق احساسه الكبير بهويته الثقافية وضميره الوطني وتقاليده كفاحه أن يفرض نفسه طول الوقت على المسرح الدولي كعنصر مركزي لأية تسوية في الشرق الأوسط .

ان أولئك الذين كانوا يتساءلون في الخمسينات " أين الشعب الفلسطيني ؟ " لن يستطيعوا بعد الآن أن يتجاهلوا تصميمه على التضحية بالروح من أجل الحياة والحرية . ان مثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية تعطي الدليل في كل محفل دولي على نضجها وجديتها .

وفي ظل هذه الخلفية أصبح يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني - ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر - من كل عام يمثل موعدا يلتقي فيه جميع أولئك الذين يرفضون أن يعطوا للأمر الواقع أولوية

على القانون والعدالة . ومنذ هذا الوقت أصبح اليوم الدولي للتضامن رمز الرفض قبول اغتصاب أراضي الآخرين وانكار هويتهم الوطنية .

ومن ثم ، أصبح الادراك بعدالة قضية الشعب الفلسطيني وضرورة وضع حد لمعاناته ادراكا عالميا . ويتجلى آخر مظهر لهذه الحقيقة في التحول الايجابي الذي حدث منذ اعلان مبادئ البندقية لموقف البلدان التسع . ان بيانها أمس في لكسمبرغ يحدد مرحلة جديدة أخرى متمشية مع نفس هذه الخطوط . واننا لسعداء للمفاية بذلك ونأمل أن توضيح وترجمة مبادئ البندقية الى واقع - والمشار اليها في الوثيقة الخاصة بالتعاون السياسي للبلدان الأوروبية سوف يجعل من الممكن لتلك البلدان أن تعترف بالواقع الحقيقي لفلسطين ولا سيما الحقيقة الخاصة بأن منظمة التحرير هي ممثل الشعب الفلسطيني .

ان هذا الادراك الذي بدأت لحظته التاريخية والرمزية منذ القاء الرئيس ياسر عرفات لبيانه المسؤول أمام الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ ، قد عبر عن نفسه لعدة سنوات في قرارات منظمنا التي تعالج بها المسألة الفلسطينية بأسلوب موضوعي بصورة متزايدة .

ان انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة هذا العام يشكل لحظة تاريخية أخرى في يقظة هذا الادراك . وبهذه المناسبة فان الجمعية العامة ، ادراكا منها لحقيقة أن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط ، أعلنت بصورة رسمية الخطوط الارشادية التي يجب الاعتماد عليها من أجل اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . ان تلك المبادئ التي أشار اليها وزير خارجيتنا في المناقشة العامة في العاشر من تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٨٠ ، يجب أن تلخص على النحو التالي :

أولا ، الانسحاب التام وغير المشروط لاسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة نتيجة لعدوان حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشريف . وثانيا ، استرداد الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه الثابت في اقامة دولة مستقلة على أرض أجداده . ثالثا ، الالتزام باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية اشراكا تاما وكاملا - بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين العربي - في أية تسوية تتعلق بالشرق الأوسط . رابعا ، رفض أية محاولات للتغييرات الديمغرافية أو المؤسسية أو غيرها للطابع العربي والاسلامي والمسيحي للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية ولا سيما مدينة القدس الشريف

ان أية محاولة لتسوية لا تعتمد على هذه الخطوط الارشادية سيكون مصيرها الفشل حتما ، ولن تخدم الا في أن يتلاعب بها أعداء الشعب الفلسطيني والشعوب الأخرى في المنطقة . وهذا صحيح — بصفة خاصة — بالنسبة لما يسمى باتفاقات كامب ديفيد ، التي بثت الشقاق في الصفوف العربية وعززت موقف المحتل الاسرائيلي في أعماله العدوانية .

ان تطبيق المبادئ المذكورة أعلاه ، والتي اعترف بها المجتمع الدولي على أنها الأساس الوحيد المقبول لتسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط ، لم يكن ممكنا حتى الآن وذلك بسبب موقف اسرائيل المتحدي بصفة دائمة . ان هذا الموقف المتحدي لا يمكن تصوره بدون التشجيع والدعم من قبل دولة عظمى ، ليس فقط على المستوى الاقتصادي والعسكري ، بل أيضا من خلال التعويق في مجلس الأمن .

فالى متى يمكن للأمم المتحدة أن تتسامح ازاء هذا الانتهاك الصارخ لقراراتها ذات الصلة من قبل دولة أنشئت — وباللتناقض — بمقتضى قرار من المنظمة ذاتها ؟ والى متى يمكن للأمم المتحدة أن تتسامح في عرقلة الجهاز الرئيسي للحفاظ على السلم والأمن عن طريق الاستخدام التعسفي لحق النقض لخدمة أولئك الذين ينتهكون قرارات الأمم المتحدة يوميا ، ويعرضون السلم والأمن للخطر ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل في العالم بأسره ؟

ان الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى لا يمكن أن تتنازل عن استعادة جميع حقوقها الوطنية ، أيا كان الثمن . وكما قال رئيس دولة موريتانيا في رسالته التي وجهها الى رئيس اللجنة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، الذي تم الاحتفال به في الثامن والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر الماضي :

” لا المحاولات اليائسة للصهيونية لانكار التاريخ في محاولة تغيير الطابع الاسلامي — المسيحي للأراضي المحتلة ، ولا سياستها الانتحارية لفرض ” الأمر الواقع ” ، وهي السياسة التي ترفب في أن تكون ” أبدية ” ولا مفهومها العنصرى لقيم الحضارة العربية في فلسطين ، ولا ارهاؤها الذي صعدته ليصبح نظاما للدولة والموجه بصفة خاصة ضد العاملين الرسميين المنتخبين ، وضد الشباب ، ولا التواطؤ المثير للدهشة مع المعتدى الاسرائيلي لفرض الأمر الواقع يمكن أن يقضي الى الأبد على الارادة الشعبوية والضمير الوطني لعرب فلسطين ” .

(A/AC.183/FV.61,p.69)

السيد ابد الكوروما (سيراليون) (الكلمة بالانكليزية) : أود بادئ ذي بدء أن أسجل امتناننا وشكرنا للسفير فاليلوكان من السنغال ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، على صفاته البارزة وتفانيه في أداء واجبه ، وفي جهوده من أجل تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني .

مرة أخرى تواجه الجمعية العامة بقضية فلسطين ، وهي مشكلة تزدومعقدة للغاية وكان يتعين على المنظمة أن تتناولها منذ نشأتها . ان رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، في بيانه المتمم بالتبصر الذي ألقاه منذ أيام ، ذكر بحقيقة أنه منذ تأسيس الأمم المتحدة تم عرض العديد من المشاكل الخطيرة المتعلقة بالحفاظ على السلم على هذه المنظمة التي وجدت لها حلا . لكن مشكلة فلسطين التي فرضت نفسها على هذا المحفل العالمي على مدى ثلاثة عقود لم تجد حلا حتى الآن .

ان هذه المنظمة قد ساهمت في خلق هذه المشكلة ، ومن ثم فان عليها التزاما أدبيا بايجاد حل عادل ودائم ، اذا كان لها أن ترتفع الى مستوى مبادئها كما وردت في الميثاق .

ماهي المشكلة وما هو الحل ؟ . في الواقع ، بالنسبة للقضية الفلسطينية ، فان المشكلة والحل يرتبطان كل منهما بالآخر . ان القرار (١٨١) (د-٢) قد نص على تقسيم فلسطين الى دولة يهودية ودولة عربية فلسطينية وعلى وضع مستقل لمدينة القدس . ان المشكلة هي ان القرار (١٨١) (د-٢) قد نفذ جزئيا فقط فيما يتعلق بانشاء دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ ، بينما ان اقامة دولة فلسطين العربية كما نص على ذلك القرار المذكور ، لم تتحقق بعد وفي نفس الوقت فان شعب فلسطين ظل خاوي الوفاض دون مأوى ودون أرض . ان المشكلة قد تفاقمت من جراء تلك السياسة التي تنتهجها اسرائيل والتي تقوم على احتلال اراضيها كانت هي فلسطين تحت الانتداب . ان هذه السياسة قد أدت الى أربعة حروب وتسببت في خلق جيل من البشر يواجه الآلام والمعاناة في تلك المنطقة وبصفة خاصة الفلسطينيين .

ان حل المشكلة في رأى وفد بلادي ، يكمن في التنفيذ المخلص والكامل للقرار (١٨١) (د-٢) بجميع نواحيه المختلفة ، بما فيها اقامة الدولة الفلسطينية . ان الجمعية العامة في قرارات عديدة أخرى - أيدها وفد بلادي - قد أكدت من جديد ذلك الموقف . أين آخر تلك القرارات هو القرار ES-7/2 الذي اعتمد في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ خلال الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة . ان ذلك القرار قد أكد من جديد أنه ما من سلم دائم وعادل يمكن أن يتحقق في الشرق الأوسط دون الانسحاب الكامل لاسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى ، بما فيها القدس ، ودون تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين على أساس الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة والحق في اقامة دولة ذات سيادة . وهكذا فان الجمعية العامة قد كررت العلاج الذي وصفته منذ زهاء ثلاثين عاما لحل مشكلة فلسطين ، والواقع ، أنه هو الحل العملي الوحيد . ان المجتمع الدولي بأكمله تقريبا قد اعترف بذلك ، ولقد آن الأوان منذ زمن بعيد لكي تعترف اسرائيل وحلفاؤها بهذه الحقيقة .

ان رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمرهم الذي عقد في فريتاون في تموز/يوليه من هذا العام ، قد أعادوا من جديد تأكيد أن السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط يمكن أن يتحقق من خلال ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف ، وبصفة خاصة حقه في العودة الى وطنه واستعادة سيادته الوطنية واقامة دولة مستقلة على أرضه .

ان رئيس الادارة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد قدومي ، في بيانه اليقاع الذى ألقاه في يوم آخر هنا ، قد أشار الى الطريق الذى يؤدى الى حل مشكلة فلسطين . ودون أية شروط مسبقة ، فان السيد قدومي أعلن أن حل القضية الفلسطينية يكمن في حق الفلسطينيين في العودة الى أراضيهم واسترداد ممتلكاتهم ، وان النقطة الثانية هي حقهم في تقرير المصير دون تدخل خارجي ، والنقطة الثالثة هي الحق الفلسطيني في اقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أرض فلسطين . ان هذه المطالب معقولة كما أن التوقعات بالنسبة اليها معقولة أيضا ولها ما يبررها بالنسبة لأي شخص عادل . ان هذه المطالب الأساسية لا تشكل بأى حال خطرا مدرا على اسرائيل ، وعلى أية حال فانه من المستحيل في يومنا هذا أن نمنع شعبا من ممارسة حقه في تقرير المصير بذريعة أن مثل هذه الممارسة تشكل خطرا قاتلا على دولة مجاورة . وانما كان هذا الموقف غير مسموح به اليوم ، فانه لم يكن له مكان ، حتى في الماضي .

ان ادعاء خطر قاتل كذريعة لمنع ممارسة الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير ، هو أيضا أمر غير مسموح به بموجب ميثاق هذه المنظمة . ان قضية الفلسطينيين تقوم على أساس ميثاق المنظمة . ان حق تقرير المصير لا يمكن أن يخضع أكثر من ذلك لأية قيود تفرضها دولة أجنبية .

كما أنه ليس من المسموح به بموجب مبادئ الميثاق وبموجب القانون الدولي المعاصر ، اكتساب الأراضي بالقوة . وفي هذا الصدد ، فان حكومتي تجد أنه من الأمور التي يصعب فهمها ولا يمكن تأييدها - سواء من ناحية القانون ، أو المنطق والأخلاقيات ، ومع الأخذ في الاعتبار مصالح السلم - ضم القدس ومرتفعات الجولان من جانب اسرائيل ، وأسوأ من ذلك اعلان الحكومة الاسرائيلية الحالية للقدس كعاصمة لدولة اسرائيل .

ان مسؤولية الأمم المتحدة هي أن تنفذ المبادئ الواردة في ميثاقها . وان حكومة سيراليون تؤكد من جانبها مرة أخرى ، تأييدها للحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه الثابت في تقرير المصير ، والاستقلال القومي والسيادة . ان حكومتي تؤكد من جديد أيضا اعترافها بالشعب الفلسطيني باعتباره الطرف الرئيسي في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط وبمنظمة التحرير الفلسطينية بقاعدتها العريضة في كل مكان في المجتمع الفلسطيني الذى فرض الاعتراف بمشكلة فلسطين على العالم ، كممثل وحيد للشعب الفلسطيني .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلب أحد المندوبين ممارسة حق الرد . واسمحوا لي بأن أذكر الأعضاء بأنه طبقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤ / ٤٠١ ، فان بيانات ممارسة حق الرد يجب ألا تتجاوز عشر دقائق وأن تلقيها الوفود من مقاعدها . وانني أدعو الآن ممثل العراق .

السيد بافي (العراق) : ان خطاب ممثل الكيان الصهيوني هذا العام جاء فريدا في نوعه في تشويبه للحقائق وإيراده للمفالمات والأكاذيب . فلقد بز ممثل هذا الكيان نفسه هذا العام . فقد تناسى كلية القضية الأساسية التي تناقشها الجمعية العامة الآن ، وهي احتلاله غير المشروع للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى وطرده للشعب الفلسطيني ، واجراءات القمع والتعذيب والسجن والاعتقالات . تناسى كل هذا وأخذ يتكلم كعادته عن مواضيع خارج هذا الصدد كقوله : ان منطقة الشرق الأوسط مليئة بالمتاعب . وان اسرائيل ليست وحدها المسؤولة عن تسردى الوضع في المنطقة .

عجبا ، ان فان احتلاله العدواني لأراضي الغير في تلك المنطقة ، أمر ينبغي على المجموعة الدولية أن تتفاضى عنه .

هذا مثال واحد على التشويبهات والمفالمات العديدة في خطاب ذلك المندوب . لقد سكت المندوب الصهيوني هذا العام عن القضايا الأساسية التي تشغل ، وشغلت المجموعة الدولية . فقد تفاضى ، ولم يتطرق الى مئات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بادانة اسرائيل . بل انه في خطابه هذا لم يتطرق حتى الى انشاء المستعمرات بالقوة فسي الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى .

هذا الأمر الذي أدانته المجموعة الدولية ومجلس الأمن في قراراتها ، مما اضطر سفير إحدى الدول الغربية الى الاعتراف في خطابه بمجلس الأمن خلال العام الحالي بعزلة اسرائيل الدولية ، وذلك بأن قال

(ثم تحدث بالانكليزية)

” ان اسرائيل تقف بمفردها كأقلية في المجتمع الدولي .“

(ثم واصل حديثه بالعربية)

ان ممثل الكيان الصهيوني ، كعادته في تفسير الأحداث والتاريخ والظروف حسب رغبة سادته في تل أبيب أولئك المتطرفين المعتاة الذين جاءوا من أقاصي البلاد لاحتلال أرض شعب غريب عنهم ، استمر في تفسير الأحداث كما يشاء ، فلم يتطرق الى موضوع ضم القدس مثلاً ، وكأن قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) لم يكن ذلك القرار الذي أدان الكيان الصهيوني للقيام بذلك .

ان هذا الخطاب لهذا العام هو ، في الحقيقة ، من التفاهة وكثرة المغالطات والتشويهات ، بحيث لا يحتاج الى الرد ، وان تلك الأكايب واضحة للعيان . اننا لو تطرقنا الى قوله الذي أخذ يردده في الآونة الأخيرة ، من أن الشعب الفلسطيني قد حقق دولته في الأردن وأن منطقتي الانتداب البريطاني منطقة كبيرة ، وأن الشعب الفلسطيني يمكنه أن يأخذ حقه في الأردن ، وليبقى الشعب اليهودي - كما قال - في فلسطين .

ان مثل هذا المنطق من التفاهة وقلة الادراك بمبادئ القانون الدولي ، بحيث لا يحتاج الى رد . لقد كان من الواضح على وجوه معظم المندوبين في هذه القاعة ، إن لم يكن كلهم ، استنكارهم واشمئزازهم من هذه التشويهات المضحكة . انني أعلم - سيادة الرئيس - ان حق الرد يجب ألا يتجاوز من الدقائق عشر . ولذلك فانني أختتم كلمتي بالشكر لكم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة سوف تستأنف دراستها لهذا

الموضوع في موعد سيتم الاعلان عنه فيما بعد .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٢٠